درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على ربحية تلك الشركات

The Degree of Management Practice in Kuwaiti Public Shareholding Companies of the Earnings Management Methods and its impact on the Company's Profitability

إعـداد

طلال حسن محمد الكندري

إشـراف

الأستاذ الدكتور

عبد الناصر نور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كليـة الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

يونيو 2012م

تفويض

أنا الموقع أدناه "طلال حسن محمد الكندري" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات الجامعية أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: طلال حسن محمد الكندري

التوقيع:

التاريخ: ٨/ 6 / 2012 م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها :

درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على ربحية تلك الشركات

وأُجيزت بتاريخ 10 / 6 / 2012 **م**

أعضاء لجنة المناقشة		**الجامعة**	**التوقيع**
الأستاذ الدكتور عبد الناصر إبراهيم نور	**رئيساً ومشرفاً**	الشرق الأوسط	....
الدكتور خالد جمال جعارات	**عضواً داخلياً**	الشرق الأوسط	....
الدكتور علي عبد الغني اللايذ	**عضواً خارجياً**	البترا	....

شكر وتقدير

الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم قدرته وسلطانه الذي ألهمني الطموح والصبر وسدد خطاي، بأن منّ عليّ باتمام هذه الرسالة، ومنّ علي بفضله ونعمه التي لا أحصيها، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد ؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛

أتوجه بعميق وخالص الشكر والتقدير لأستاذي الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور، حيث كان لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة أكبر الأثر في إثرائها بأفكاره النيرة، ومعلوماته القيمة، فلم يبخل بجهده أو نصائحه، جزاه الله عني وعن زملائي خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر والاحترام والتقدير للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما بذلوه من جهد في قراءة رسالتي المتواضعة، وعلى ما سيبدونه من مقترحات قيمة بما يثري الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جامعتي الموقرة جامعة الشرق الأوسط، ممثلة بمسؤوليها وأعضاء الهيئة التدريسية فيها. ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لي المساعدة أو أسهم في إبداء النصح والمشورة في مسيرتي العلمية، فجزاهم الله عني خيراً.

الباحث

الإهداء

أهدي جهدي المتواضع هذا إلى ...

نبع الحنان ... والدتي ... وإلى رفد العطاء والكرم ... والدي

إخوتي وأخواتي الأعزاء

أصدقائي ورفاق دربي

كل من قدم لي العون و المساعدة في إنجاز هذا العمل إليهم جميعا.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على ربحية تلك الشركات

إعـداد
طلال حسن محمد الكندري

إشـراف
الأستاذ الدكتور
عبد الناصر نور

الملخص باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى معرفة درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح، وبيان أثر ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح على ربحية تلك الشركات، والتعرف على الفروق إن وجدت بين وجهات نظر الفئات المشمولة في عينة الدراسة حول ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة شملت (28) فقرة وذلك لجمع المعلومات الأولية من عينة الدراسة المتكونة من (125) فرداً.

وتم استخدام العديد من الأساليب الاحصائية كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لعينة وتحليل الانحدار المتعدد والبسيط، وتحليل التباين الأحادي. وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها:

1. وجود أثر ذي دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح (محاسبة الاستحواذ؛ سوء استخدام الأهمية النسبية؛ استخدام التقديرات في المحاسبة؛ وممارسات الاعتراف بالإيراد) على ربحية تلك الشركات عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

2. وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر الفئات المشمولة في عينة الدراسة (المديرون الماليون ؛ مدققو الحسابات الخارجيون ؛ مدققو الحسابات الداخليون) حول ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح.

وقد أوصت الدراسة بما يلي:

1. على الشركات الالتزام بمبادئ إعداد التقارير المالية والمعايير المحاسبية والاهتمام بمضامين المعلومات الواردة فيها، ولاسيما تلك المتعلقة بالأرباح.

2. العمل على إعداد المزيد من البحوث والدراسات التي تتناول موضوع إدارة الأرباح والتركيز على نوعية العوائد بوصفها مقياساً للعوائد ومؤشراً يمكن الوقوف من خلاله على أداء الشركات.

ABSTRACT

The Degree of Management Practice in Kuwaiti Public Shareholding Companies of the Earnings Management Methods and its impact on the Company's Profitability

Prepared by:

Talal Hassan Mohamad AL-Kendri

Supervised by:

Prof. Dr.

Abdul Naser Nour

The study aimed to reveale the Degree of Management Practice in Kuwaiti Public Shareholding Companies of the Earnings Management Methods, investigate the impact of Management Practice in Kuwaiti Public Shareholding Companies of the Earnings Management Methods on the Company's Profitability and identify the differents between study samples about Management Practice in Kuwaiti Public Shareholding Companies of the Earnings Management Methods. In order to achieve the objectives of the study, the researcher designed a questionnaire consisting of (28) paragraphs to gather the study sample primary information consists of (125) employees.

The study used many statistical methods such as mean; standard deviation; One Sample T Test, Multi & Simple regression and one way anova, after performing the analysis to test the hypotheses; the study concluded that:

1. There was a significant impact of Management Practice in Kuwaiti Public Shareholding Companies of the Earnings Management Methods on Company's Profitability at level ($\alpha \leq 0.05$).
2. There were significant statistically differences between the views of the groups included in the study sample (chief financial officers; external auditors; and internal auditors) about Management Practice in Kuwaiti Public Shareholding Companies of the Earnings Management Methods.

According to the findings of the study, the researcher list bellows the most important are recommendations:

1. Corporate under study must commitment to the principles of financial reporting and accounting standards and attention to the contents of the information contained therein, particularly those related to profits
2. Work on the preparation of further research and studies on the subject of earnings management and focus on the quality of earnings as a measure of returns and an indication of which can be found on the performance of companies.

الـفـصل الأول

المقدمة العامة للدراسة

(1 ــ 1): التمهيد
(1 ــ 2): مشكلة الدراسة وأسئلتها
(1 ــ 3): أهداف الدراسة
(1 ــ 4): أهمية الدراسة
(1 ــ 5): فرضيات الدراسة
(1 ــ 6): حدود الدراسة
(1 ــ 7): أنموذج الدراسة
(1 ــ 8): التعريفات الإجرائية

الـفـصل الأول

المقدمة العامة للدراسة

(1 ــ 1): التمهيد

تعد التقارير المالية الوسيلة الفاعلة في تحقيق وظيفة الاتصال في المحاسبة، فعن طريقها يمكن إشباع حاجات مستخدميها من المعلومات المحاسبية التي تصور وبدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت بالشركة خلال فترة النشاط، كما أن التقارير المالية تعد بمثابة نظام للإنذار المبكر الذي يسعى إلى تلبية متطلبات المستثمرين باحتمالات فشل الشركة أو قربها من حافة الفشل أو استمرار نجاحها، إذ بين (الخوري، وقاسم، 2006: 123) أن التقارير المالية تعد المنتج الرئيس لنظام المحاسبة المالية التي تقوم بمعالجة الأحداث المالية المختلفة وعرضها خلال السنة لإنتاج مخرجات تساعد متخذي القرارات في اتخاذ قرارات رشيدة، فمن خلال الكم الهائل من الأحداث والبيانات المالية التي تقع خلال السنة ينتج نظام المعلومات المحاسبية القوائم المالية السنوية التي تعكس الحالة المالية والاقتصادية للشركة.

وأشار (الوكيل، 2006: 56) بأن إدارة الشركة تخول رسمياً بإعداد وعرض القوائم المالية، التي تعد مصدر المعلومات الأهم بالنسبة للمستخدمين الخارجيين لتلك القوائم، والذين يقيمون من خلالها أداء الشركات ويتخذون قراراتهم المختلفة المتعلقة بها، وبالتالي فإن دقة التقييم يعتمد أساساً على عدالة وسلامة المعلومات التي تتضمنها تلك القوائم، وتعد أرقام الأرباح من أهم البنود التي تحتويها القوائم المالية المنشورة، والتي تعد مؤشراً على نجاح إدارة الشركة في تحقيق أهداف الأطراف المختلفة في منظمات الأعمال خصوصاً المساهمين.

كما بين (أبو عجيلة، 2007: 96) أن مديري الشركات يمنحون المرونة الكافية لممارسة اجتهاداتهم في إعداد التقارير المالية، حيث يتمكنون باستخدام معارفهم وخبراتهم من تحسين فعالية

القوائم المالية، والتي من خلالها يستطيع جميع الأطراف قراءة ما حدث خلال الفترة الماضية والتنبؤ بما قد يحدث في الفترة القادمة، ومن خلال الفهم الكامل لطبيعة وسلوكيات سوق الأسهم والمتعاملين فيها يستطيع متخذ القرار أن يصور القوائم المالية محدد بذلك رقم الأرباح بناء على رغبة الإدارة، وبما يحقق لها بعض الأهداف المنشودة ويطلق على هذه العملية إدارة الأرباح، فهي تهدف إلى التلاعب في الأرباح لتحقيق مكاسب معينة للإدارة أو لتحقيق مستوى ربح يتماشى مع توقعات المحللين الماليين.

من هنا تأتي هذه الدراسة لبيان درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على ربحية تلك الشركات.

(1 ـــ 2): مشكلة الدراسة وأسئلتها

من المعلوم أن إدارة الأرباح أو التحريف المتعمد للأرباح يؤدي إلى أرقام محاسبية مختلفة ومضللة عما يمكن أن تكون عليه في ظل التلاعب ومن ثم تعرض تلك الارقام المحاسبية على المستثمرين وبالتالي قد تنعكس على مقدار ربحيتهم من نشاطات تلك الشركات.

وعليه، يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات التالية:

السؤال الأول:

ما درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح (محاسبة الاستحواذ؛ سوء استخدام الأهمية النسبية؛ استخدام التقديرات في المحاسبة؛ وممارسات الاعتراف بالإيراد)؟

السؤال الثاني:

هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح (محاسبة الاستحواذ؛ سوء استخدام الأهمية النسبية؛ استخدام التقديرات في المحاسبة؛ وممارسات الاعتراف بالإيراد) على ربحية تلك الشركات؟

السؤال الثالث:

هل توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر الفئات المشمولة في عينة الدراسة (المديرون الماليون ؛ مدققو الحسابات الخارجيون ؛ مدققو الحسابات الداخلية) حول ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح؟

(1 ــ 3): أهداف الدراسة

تتمثل الأهداف الرئيسة للدراسة بما يلي:

1. التعرف على درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح.

2. بيان أثر ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح (محاسبة الاستحواذ؛ سوء استخدام الأهمية النسبية؛ استخدام التقديرات في المحاسبة؛ وممارسات الاعتراف بالإيراد) على ربحية تلك الشركات.

3. التعرف على الفروق إن وجدت بين وجهات نظر الفئات المشمولة في عينة الدراسة حول ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح.

(1 ـ 4): أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة الحالية من أهمية المتغيرات المبحوثة المتمثلة بإدارة الأرباح وربحية الشركات. إذ شكل موضوع إدارة الأرباح في السنوات الأخيرة عنواناً مهماً في الدراسات المعاصرة في ميدان الإدارة المالية، لا سيما بعد إعلان عدد من الشركات إفلاسها واستمرار الملاحقة القانونية لها، بسبب ممارساتها الخاطئة في نشر معلومات مضللة عنها بشكل يخالف الأداء الاقتصادي الحقيقي لها من خلال ممارسة عملياتها وأنشطتها المحاسبية بشكل مخالف لمعايير المحاسبة الدولية، وكل ذلك له آثار سلبية على الأسواق العالمية.

كما تنبع أهمية الدراسة من كونها محاولة جادة للوقوف على طبيعة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح، إذ إن تلك الشركات تقوم بإدارة وامتلاك استثمارات كبيرة وتحاول جاهدة تحقيق أعلى عائد لكي تضمن استمراريتها، والمحافظة على حقوق مساهميها، وبالتالي فإن ما ستكشف عنه هذه الدراسة سوف تقدم نتائج إيجابية تسهم

في ضمان تقدم واستمرارية نجاح تلك الشركات في أدائها وكذلك يمكن لهذه النتائج أن تشكل مدخلاً لمتابعة أوضاع تلك الشركات والتوقف عن ممارسات إدارة الأرباح.

ويضاف الى ذلك فإن أهمية الدراسة تتجلى عند تشخيص الظاهرة وقياسها في مجتمعات الدول العربية تتمثل بالقصور في التحرّي والكشف عن تعثر الشركات في مواجهة الأخطار التي تصيبها نتيجة عدم رُشدها في إدارة أرباحها، وعلى هذا الأساس فإن التوجه في إدارة الأرباح وتأطير أخطارها سيحقق منافع لكل من الشركة ممثلة بالإدارة والمستثمرين على حد سواء، فهي من جهة تضمن حسن إدارة الشركة، ومن جهة أخرى فإنها تتيح للإدارة سبلا فاعلة في وضع نظام للإفصاح وتوصيل الأخطار لأصحاب المصالح، فضلا عن توفير المعلومات لجميع المستثمرين بشكل متناظر وإعلامهم بأرباح الشركة وآثار إدارتها على قيمة المنظمة فضلا عن طمأنتهم بأن الأخطار التي تواجه استثماراتهم مدركة من جانب ممثليهم والتصدي لها يكون بشكل منهجي ومنظم ويحقق مصالحهم.

(1 ــ 5): فرضيات الدراسة

استناداً إلى مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات الرئيسة التالية؛ التي سيجرى اختبارها، واستخلاص النتائج والتوصيات:

الفرضية الرئيسة الأولى

HO_1: لا تمارس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح (محاسبة الاستحواذ؛ سوء استخدام الأهمية النسبية؛ استخدام التقديرات في المحاسبة؛ وممارسات الاعتراف بالإيراد) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الرئيسة الثانية

HO_2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح (محاسبة الاستحواذ؛ سوء استخدام الأهمية النسبية؛ استخدام التقديرات في المحاسبة؛ وممارسات الاعتراف بالإيراد) على ربحية تلك الشركات عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الرئيسة الثالثة

HO_3: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر الفئات المشمولة في عينة الدراسة (المديرون الماليون ؛ مدققو الحسابات الخارجيون ؛ مدققو الحسابات الداخليون) حول ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

(1 ــ 6): حدود الدراسة

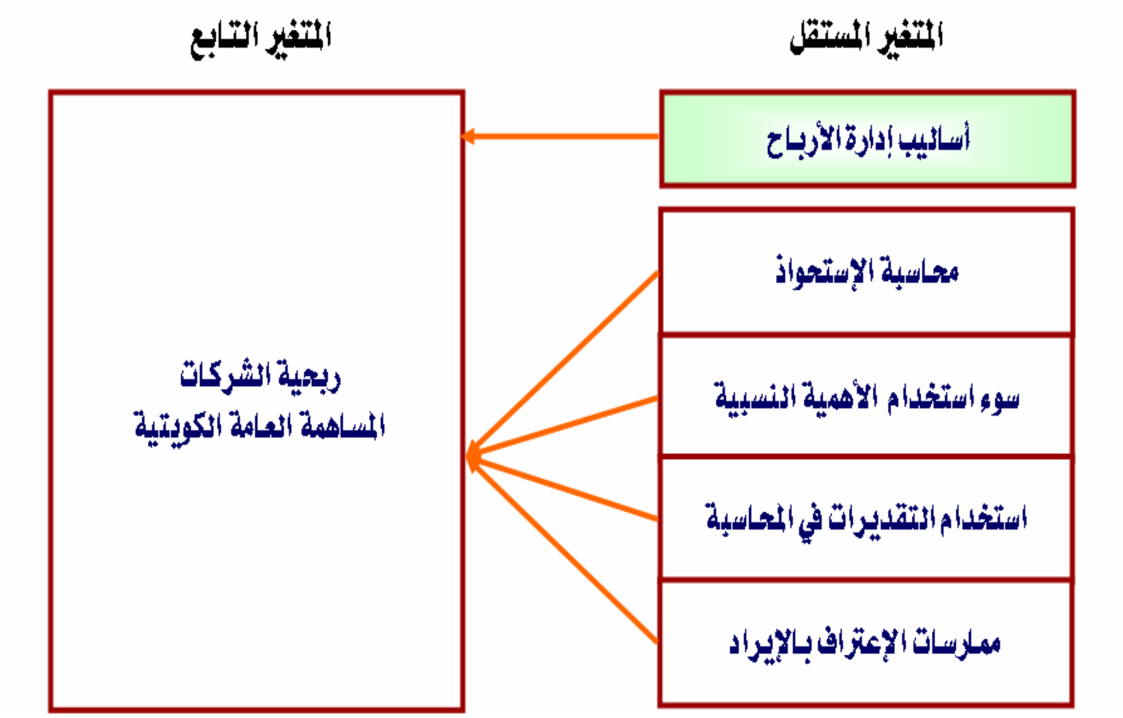
سيكون نطاق الدراسة على النحو الاتي:

الحدود البشرية: وتتضمن المديرون الماليين؛ ومدققي الحسابات الخارجيين؛ ومدققي الحسابات الداخليين.

الحدود المكانية: الشركات المساهمة العامة بدولة الكويت.

الحدود الزمانية: الفترة الزمنية المستغرقة في إنجاز الدراسة، وهي الفترة الممتدة من الفصل الأول لعام 2012 ولغاية ناية الفصل الثاني من نفس العام.

(1 ــ 7): أنموذج الدراسة



شكل (1ــ1)

أنموذج الدراسة

إعداد الباحث

(1 ـ 8): التعريفات الإجرائية

إدارة الأرباح: بعض الممارسات التي تقوم بها الإدارة للتلاعب في الأرباح بهدف تحسين مكاسب معينة للإدارة او تحقيق مستوى ربح يتماشى مع توقعات المحللين الماليين (أبو عجيلة، 2007: 76).

الربحية: مدى كفاءة وفاعلية إدارة المنظمة في توليد الأرباح عن طريق استخدام موجوداتها بكفاءة (Chandra, 1997: 538).

محاسبة الاستحواذ: التلاعب بأرباح الشركة المستحوذ عليها قبل الاستحواذ وذلك لجعلها أكثر ربحية بعد الاستحواذ (Jensen, 2005).

الأهمية النسبية: قيمة التحريف الذي يلحق بالمعلومات المحاسبية والذي يجعل من الممكن أن يتغير أو يتأثر حكم الشخص العادي الذي يعتمد على هذه المعلومات نتيجة التحريف (أرينز، ولوبك، 2005).

استخدام التقديرات في المحاسبة: المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق بالاعتماد على الكثير من التقديرات المحاسبية والتي يجب أن تحسب وتسجل بناء على أحداث أو صفقات في السنة المالية الجارية وتترتب عليها التزامات يتم دفعها مستقبلاً وتتطلب تقديراً من الإدارة.

ممارسات الاعتراف بالإيراد: العملية الأصولية لتسجيل أو إدخال بند ما في الحسابات والقوائم المالية لمنشأة ما. ويتضمن الاعتراف وصف البند بالكلمات والأرقام مع إدخال المبلغ بالإجمالي في القوائم المالية.

الشركات المساهمة العامة: شركة ينقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية ؛ وهذه الأسهم يمكن تداولها حسب النصوص المتفق عليها ، فهي عبارة عن شركة بين اثنين فأكثر في رأس المال والربح (الصفار، 2009).

الـفـصل الثانـي

الإطـار النظـري والدراسات السابقة

(2 ـ1): المقدمة

(2 ـ2): ماهية إدارة الأرباح

(2 ـ3): أساليب إدارة الأرباح وطرقها

(2 ـ4): قياس إدارة الأرباح ومكامنها

(2 ـ5): نماذج إدارة الأرباح

(2 ـ6): الدراسات السابقة العربية والأجنبية

(2 ـ7): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الإطـار النظـري والدراسات السابقة

(2 ـ1): المقدمة

لقد أصبحت إدارة الأرباح من العناوين الرئيسة والمهمة على المستويين المهني والأكاديمي، إذ احتل الموضوع أهمية استثنائية في الدراسات المالية وأدبياتها في السنوات الأخيرة بعد ان تم تحقيق تطورات منهجية كثيرة في مضامينه المالية والمحاسبية، والأهم من كل هذا تطور البيئات المالية الدولية والإقليمية والمحلية مما قاد إلى المزيد من الاهتمام بموضوع إدارة الأرباح بوصفها جزئية أساسية من الإدارة المالية.

وبهذا شهد العالم تطور ظاهرة جديدة وانتشارها منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، تسمى إدارة الأرباح Earnings Management، وعلى الرغم من عراقة المفهوم إلا ان حالة الصراع بين إدارة المؤسسة ومالكيها أشّرت تنامي ظاهرة إدارة الأرباح في المؤسسة، ولما كانت الإدارة المالية قد ركزت على عنصر مهم جدا وهو الأرباح، فقد بدأت تركز على هذا المفهوم في إدارة الشركة، وحاول المديرون فهم آليات الإدارة المالية بالتفصيل وعناوينها الرئيسة، وبدا أن صناعة القرار المالي يفترض أن تنطلق من فهم الخيارات المحاسبية المتاحة، ويمكن القول بعبارة ثانية أن القرار المالي لا بد أن ينطلق من فهم واضح للعوائد ولا بد للمدير من أن يتقن إدارة الأرباح.

لقد واجه المديرون التنفيذيون ضغطاً كبيراً لتجاوز هذا المنطق، ولكن ما تؤشره المسوحات العلمية حول إدارة الأرباح يلاحظ ان 78% من المديرون الماليين لشركات في الولايات

المتحدة الأمريكية قد مارس إدارة الأرباح ضمن مسميات متعددة، وأن هناك 55% من المديرون الماليين قد أساؤوا تفسير النتائج المالية لصالحهم (Burgestahler & Dichev,1997:101)

ولقد أشرت البحوث والدراسات إلى انتشار إدارة الأرباح وتغلغلها في الإدارات المالية للشركات في معظم دول العالم بما فيه المتقدم والنامي والدول المتحولة نحو السوق. فقد توصلت دراسة إلى ان 12% من الشركات الصغيرة تعد مسبقا لإدارة عوائدها والتلاعب بها لتحقيق زيادة في أهدافها، وأن 30-44% من الشركات تدير عوائدها لخلق عوائد إيجابية Positive Earnings، بعبارة أخرى إن أعداداً كبيرة من الشركات تستخدم إدارة الأرباح للمحافظة على نمو عوائدها أو لإبطال تجاوز حدود يجب ان لا تتجاوزها، ولقد أشرت مقالة The Economist الافتتاحية ان الأرباح التشغيلية لأسهم ستاندرد آند بور قد ضخمت بما لا يقل عن 10% سنويا في العقدين الأخيرين (Economist, 2001: 72).

واستمرت المسوحات العلمية والدراسات تعرض المزيد من الشواهد والإثباتات عن تشخيص الظاهرة إلى حد بدت فيه إدارة الأرباح محوراً مهماً وعنواناً واسعاً من حقول المعرفة العلمية التي اختلفت تسمياتها، وقد وردت العديد من المسميات لإدارة الأرباح نذكر منها:

1. تمهيد الدخل Income smoothing (Jiang,2005:13).
2. إدارة القوائم المالية Financial Statement Management (Namara & Whelan,2004:36).
3. لعبة الأرقام The Numbers Game (Mulford & Comiskey,2002:279).
4. المحاسبة العدائية Aggressive Accounting (Mulford & Comiskey,2002:159).

5. إعادة هندسة كشف الدخل Reengineering the Income statement (Mulford & Comiskey,2002:279).

6. المحاسبة الإبداعية Creative Accounting (Mulford & Comiskey,2002:345).

وعلى الرغم من تعدد هذه المسميات ليس هناك قبول عام لأي منها، ولكن ما يجب أن يميز في موضوع إدارة الأرباح هو كونها قانونية أو غير قانونية، وبات النظام المحاسبي بكل عملياته وأدواته ومخرجاته موضوعاً للمزيد من المؤثرات، وذلك لأن إدارة الأرباح باتت الممارسة المناسبة لإدارة الأعمال ولتحقيق هدف الإدارة المالية بتعظيم قيمة الأسهم، مما يعني أن إدارة الأرباح ستتحقق من خلال ممارسات إدارية لبلوغ الأرباح المرغوب بها أولا من خلال تبني الخيارات المحاسبية من بين المعايير المحاسبية الدولية أولاً، وثأنياً القرارات التشغيلية التي يطلق عليها إدارة الأرباح الاقتصادية Economic Earnings Management .

ومن هنا بدأت الهيئات المهنية الخاصة بالمعايير المحاسبية تصدر المزيد من المعايير المحاسبية لضبط العملية المحاسبية، فيما وقفت الإدارة التشغيلية بإتجاه زيادة الكلف التشغيلية، وباتت إدارة الأرباح منحصرة بإتجاهين: الأوّل محاسبياً والثأني تشغيلياً، والاثنان يقودان إلى نفس النتائج (Ziv,1998:35-40)، وقد غلب التركيز على الاتجاه الأوّل في إدارة الأرباح وهو إلى الاتجاه المحاسبي نفسه بوصفه الأقرب للإدارة المالية والأسهل في الوصول الى النتائج.

(2 ــ 2): ماهية إدارة الأرباح

أن مما لا شك فيه أن المبادئ المحاسبية العامة المقبولة قد تطورت عبر عقود وتطورت معها معايير التدقيق الدولية، إذ يشير (Revsine,1991:16-27) أن نتائج عدد من البحوث أشرّت بأن الإدارة تستخدم نفوذها لجعل الكشوفات المالية تكون لصالحها، وأن هذا يسير متوازيا مع منفعة حملة الأسهم، كل هذا دفع إلى جعل المنافع التي تخص الأسهم لا تمثل الحقيقة، وهذا يعني أيضاً مقولة مفادها أن المديرون يعرفون حقيقة الأرباح كما هي فعلا وأن ما تظهره عمداً يغير تلك المبالغ الحقيقية، من هنا فأن المديرون يتبنون خياراتهم وفقا لما يزيد عوائدهم سواء استخدمت المعايير المحاسبية أم لم تستخدم وسواء استخدمت المعايير التدقيقية أم لم تستخدم.

أن كل الجدل والنقاش يدور في إطار إدارة الأرباح التي تعتمد على ما تسمح به المبادئ المحاسبية العامة في بناء خيارات محاسبية تعتمد التقدير والتخمين لتسهل تحقيق إدارة الأرباح، وتسعى الإدارة الى اعتماد تلك الخيارات أياً كأنت إيجابية أم سلبية لتحقيق منافعها أولاً ومنفعة حملة الأسهم ثأنياً.

عرفت إدارة الأرباح بأنها أي سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر على الدخل الذي تظهره القوائم المالية ولا يحقق مزايا إقتصادية حقيقية وقد يؤدي في الواقع إلى أضرار على الأمد البعيد، كما عرفت بأنها تدخل هادف في عملية إعداد التقارير المالية ذات الاستخدام العام بغية الحصول على بعض المكاسب الخاصة (اتحاد المصارف العربية، 2002: 45).

وحددها (Partha, 2003) التحريف المتعمد للأرباح، الأمر الذي يفضي بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في ظل التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لأسباب استراتيجية بل لمجرد التعديل على الأرباح.

وبين (Scott & Pitman, 2005: 121) أنه عند لجوء الإدارة إلى إدارة الأرباح فأنها بذلك تستند إلى المبررات التالية:

1. تستند إلى مبررات مخالفة القواعد القأنونية سواء كأنت عامة أو خاصة بالنشاط التجاري.
2. تستند إلى مبررات مخالفة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
3. تستند إلى مبررات تخالف تجاوز نطاق سلطاتها.

ولغرض تحديد الأطر العامة لمفهوم إدارة الأرباح لا بد من تعريف هذا المفهوم، وقد عرفه الكتاب تعريفات مختلفة، ويؤكد (Beneish, 2001: 3-17) أن ليس هناك إجماع على تعريف لإدارة الأرباح، وأن هناك على الأقل ثلاثة اتجاهات لتعريفها:

الاتجاه الأول:

أنها عملية بخطوات مدروسة وضمن محددات معينة لقبول مبادئ محاسبية عامة لإحداث مستوى معين ومرغوب به من الأرباح المسجلة في القوائم المالية (Davidson, et al., 2005:259)

الاتجاه الثأني:

تعد إدارة الأرباح بمثابة تدخل هادف في عملية إعداد القوائم المالية النهائية بقصد الحصول على أرباح خاصة، وأن مثل هذا التعريف قد يشمل إدارة الأرباح الحقيقية المتأتية من

القرارات التمويلة والاستثمارية التي تتخذها الإدارة لتغيير الأرباح في القوائم المالية أو خصمها وهذا ما أكده الباحث (Schipper,1989:92).

الاتجاه الثالث :

تظهر إدارة الأرباح عندما يضع المديرون أحكاماً في التقارير المالية وهيكلتها بصفقات لتغيير طبيعتها إما لتضليل حملة الأسهم لما لها في الأداء الاقتصادي للشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد عليها الأرقام المحاسبية (Healy & Wahlen, 1999: 368).

ويشير (Beneish, 2004: 4) أن الحاجة بدت مهمة لاتفاق شامل على إدارة الأرباح التي تتضمن تفسيرات مختلفة لدراسات وبحوثاً تتجه بإتجاه اكتشاف إدارة الأرباح أو لتوفير إثباتات وشواهد لما يدفع بإتجاه إدارة الأرباح، من هنا تبرز ضرورة المقارنة بين التعاريف المختلفة لها، ويكون تركيز إدارة الأرباح أساسا على الأنشطة الإدارية التي تمارسها الإدارة ضمن إطار الإدارة المالية وضمن عملياتها التفصيلة المعقدة التي قد تشمل حتى المحاسبة والرقابة والمعلومات وغيرها، ويضيف أيضا البعد الزمني إذ يؤكد أن لإدارة الأرباح بعداً زمنياً يتمثل بالتوقيت Timing, وبعد أن يناقش الباحث الاتجاهات الثلاثة التي يطرحها، يناقش أيضاً إشكالية إدارة الأرباح ومكامنها وتتمثل في القوائم المالية، وأنه ركز على ربط إدارة الأرباح بالجهات الخارجية التي تستفيد من تلك القوائم المالية والتي تعمل الإدارة على توجيه وسائل معينة تبغي من ورائها تحقيق أهداف معينة.

ويضع (Beneish, 2004: 5) منظورين اثنين لإدارة الأرباح هما:

الأول: المنظور الفرصي الذي يمكن أن تمسكه الإدارة التي تبحث عن تضليل المستثمر.

والثأني: المنظور المعلوماتي من حيث الإيحاء للمستثمرين بمستقبل الشركة وتدفقاتها النقدية.

حدد (Mulford & Comiskey, 2002: 59) إدارة الأرباح بأنها نشاط تلاعبي بالنتائج المحاسبية بغرض خلق انطباع وتغييره عن أداء الأعمال وأردفا قائلين؛ يمكن للمديرين اختيار السياسات المحاسبية التي تعتمد تعظيم المنفعة من القيمة السوقية للشركة، وهو بالتحديد ما يسمى إدارة الأرباح. وعرفها (Mitra & Jason,2002:185-206) إدارة الأرباح بأنها ذات مضامين دولية وفرصية للتلاعب بالتقارير المالية لتحقيق أرباح شخصية وتحدث إدارة الأرباح بثلاث طرائق:

1. بطريقة هيكلة الإيرادات المؤكدة أو نفقات الصفقات.
2. بطريقة التغيير في الإجراءات المحاسبية.
3. بطريقة إدارة المستحقات.

وانتهى (Babalyan,2004:6-16) بتعريف مفاده أن إدارة الأرباح لا تخرج عن كونها تلاعباً في حساب المستحقات وخيارات الإدارة في استخدام السياسات والطرائق في عمليات التقدير والتخمين ومن تلك الأنشطة ما يندرج ضمن الحيل والخدع بقصد معين وأغراض بعيدة الأمد.

وقد يكون أحيأناً من مصلحة الإدارة زيادة رقم الأرباح بينما تستدعي في أحيأن أخرى تخفيض الأرباح أي أنها تجري عملية تفاضلية للأهداف التي تسعى إليها عند اختيارها لسياسة محاسبية معينة. إذ اختبرت دراسات عديدة حوافز سلوك الإدارة التي تؤثر عليها عند إعداد

التقارير المالية ووجد من نتائج تلك الدراسات السابقة أن هناك دافعين أساسيين للإدارة يتفرع عن كل دافع مجموعة من الدوافع الفرعية (البارودي، 2002: 85).

ولكن التدخل باساليب إدارة الأرباح للتأثير على الأرقام المحاسبية بشكل عام ومؤشر الأرباح ونسب توزيعه بشكل خاص انطلاقاً من دافع الحفاظ على بقاء واستمرار المنظمة في سوق المنافسة قد يكون سلاحاً ذا حدين، حيث من جهة قد يعمل على دعم ثقة الجمهور إذا كأن في حدود المرونة في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها إلا أنه من جهة ثأنية إذا لجأت الإدارة إلى الخروج عن المألوف من المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً واستخدمت التلاعب المحاسبي فأن ذلك سوف يكون ذا أثر سلبي على مصير المنظمة وخاصة عندما تتكشف هذه الممارسات مما ينتج عنه فقدأن الثقة في المنظمة وإدارتها وتقاريرها المالية مما يضع المنظمة في وضع سيء للغاية قد يصل إلى إشهار إفلاسها (البارودي، 2002: 86).

ويؤكد (مرعي، 2002: 751) أن للإدارة حافزاً دائماً قوياً للتأثير على الأرقام المحاسبية بما يحقق مصالحها الذاتية عندئذ يكون الدافع انتهازياً إلى حد ما، ومن أهم الدوافع الذاتية للإدارة، هي:

1. التاثير سلباً على أسعار الأسهم ثم الاستحواذ بعد ذلك عليها.
2. المحافظة على سمعة (شهرة) مديري المؤسسة وذلك لتعزيز موقفهم في الاحتفاظ بمناصبهم الوظيفية، فإذا كأن تقويم أداء الإدارة على أساس رقم أرباح مستهدف أو رقم أرباح العام الماضي أو على أساس معدل النمو في الأرباح سوف يتوفر لدى الإدارة دافع التلاعب في رقم الأرباح لكي يتفق مع المقياس المستخدم.

3. الحوافز الكبيرة للإدارة، فالإدارة يكون لها دوافع التأثير على رقم الأرباح كنتيجة لخطة الحوافز المتبعة في المنظمة وخاصة إذا ارتبطت حوافز الإدارة بالمعلومات المحاسبية.
4. تحول المنظمات المغلقة إلى منظمات مساهمة ذات اكتتاب عام.
5. لجوء الإدارة الجديدة إلى التخلص من كل الأمور المحاسبية الرديئة وذلك بتحميلها على السنة التي حدث فيها التغيير وبذلك تظهر الإدارة الجديدة بشكل أفضل عند تقويم أدائها في السنوات التالية وأنها أحدثت تحسناً في أداء المنظمة.

ويتفق الباحث مع تعريف (Babalyan,2004) بأن إدارة الأرباح تشير إلى التلاعب في حساب المستحقات وخيارات الإدارة في استخدام سياسات وعمليات التقدير والتخمين بما يندرج ضمن الحيل والخدع بقصد معين وأغراض بعيدة الأمد.

(2 ـ3): أساليب إدارة الأرباح وطرقها

لقد أطلقت بعض الدراسات مصطلح المحاسبة الإبداعية او التجميلية أو الخلاقة Creative Accounting كمصطلح مرادف لمصطلح إدارة الأرباح، كما أطلق مجموعة من المصطلحات الأخرى للتعبير عن التضليل الذي يصيب المستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى مثل التلاعب والخداع والتحريف، كما سماها بعضهم بالخداع في يد المحاسبة او العبث بالدفاتر أو التقارير التجميلية (العبدالله، 2005: 35).

وتدل الممارسة العملية لإدارة الأرباح للعديد من الاستراتيجيات والأساليب التي تتبعها الإدارة العملية إدارة الأرباح والتي من شأنها التأثير على المعلومة المحاسبية من جأنبي الشكل

والمضمون وبشكل خاص عند إعدادها للتقارير المالية الدفترية بالصورة التي تراها مناسبة وبدرجات مختلفة ويختلف كل أسلوب تتبعها الإدارة باختلاف نوعية القرارات المتخذة من قبلها ولخدمة أهدافها المحددة بشكل مسبق. ويمكن تلخيصها بما يلي:

الجأنب الأول:

ويتناول شكل المعلومة أي ما يتعلق بتبويب وعرض القوائم المالية ويتم ذلك من خلال التجميع أو الدمج بين الأرقام المحاسبية (العبدالله، 2005: 36).

الجأنب الثأني:

ويتناول مضمون المعلومة المحاسبية، ويتألف من عدة مستويات:

المستوى الأول، والمتضمن أساليب تستخدم القرارات التشغيلية والتمويلية ذات العلاقة بالأحداث الاقتصادية التي تتخذها الإدارة للمناورة بإيرادات ومصروفات الفترة بقصد إحداث التأثير المطلوب على الدخل المعلن ونسب توزيعه. ومن الواضح أن هذا النوع من القرارات يكون له تأثير حقيقي على المعلومات المحاسبية مما يؤثر بدوره على صافي التدفقات النقدية (أبو المكارم، 2002: 151).

المستوى الثأني، والمتضمن المرونة في تطبيق السياسات المحاسبية أي مناقلة بعض عناصر الإيراد والمصروفات في ظل التوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وهذه الاساليب عند استخدامها تأخذ أحد الاتجاهين التاليين (Merchant, 1994: 79 – 94):

الإتجاه الحقيقي، ويؤدي إلى تغييرات في النتائج والمراكز المالية بشكل واقعي وهو ينقسم إلى محورين، محور التوقيت ومحو التقديرات المحاسبية. إذ إن محور التوقيت يعني أن عناصر

الإيرادات أو المصروفات التي تتم خلال فترة مالية يتم نقلها إلى فترة زمنية تالية كلياً أو جزئياً مما يساعد على إظهار النتائج المترتبة عن ذلك على الأرباح أو الخسائر وفقاً للهدف المحدد مسبقاً. أما ما يتعلق بمحور التقديرات المحاسبية، فبما أن المحاسب يدخل في نطاق اختصاصه تحديد مجموعة من التقديرات المتعلقة بكثير من بنود النشاط وبالتالي لا يلتزم المحاسب بالحياد وأنما تخضع هذه التقديرات إلى اختيارات الإدارة بما يتفق مع أهدافها المحددة مسبقاً.

الاتجاه الدفتري، وهو ما يترجم في معالجات ومستويات محاسبية تنعكس على مكونات ومفردات ما هو مسجل بالدفاتر بحيث يعاد تخصيصها وتبويبها وفقاً لمفاهيم ومعايير مختلفة ولعل أوضح مثال ما يلجأ إليه المحاسب تحت مسؤولية وإشراف الإدارة بإعادة النظر في طرق اهتلاك الأصول وتهدف هذه التحولات إلى التأثير على القيم الدفترية التي تظهر في القوائم المالية (جهمأني، 2000: 116 ــ 117).

وفي ضوء ما سبق فأن تعدد البدائل المحاسبية حقيقة لا يمكن أنكارها أو إلغاؤها بل يجب وضع الحلول المناسبة لها وتوفير إطار مقبول قادر على تفسير سلوك الإدارة في الاختيار المحاسبي.

المستوى الثالث: وهي عمليات وهمية تمثل غشاً فعلياً للأطراف المهتمة باقتصاديات المنظمة (Jackson, 2006: 101 –103).

مما سبق يلاحظ أن إدارة الأرباح حقيقة تعأني منها أسواق المال في الوقت الراهن لذلك يجب النظر إلى إدارة الأرباح بكل أنواعها وبشكل خاص التلاعب المحاسبي إلى أنها خطر لا بد

من الإدارة أن تعمل على إدراكه ومعرفة النتائج المصاحبة لعملية إدارة الأرباح وبالتالي اتخاذ القرار الملائم.

ومن الأساليب الشائعة لممارسات إدارة الأرباح، هي:

1. أسلوب محاسبة الاستحواذ

والذي فيه تم تعديل المعايير المحاسبية الأمريكية المقبولة قبولاً عاماً في يونيو 2001، بحيث ألزمت الشركات باستخدام طريقة الشراء كطريقة وحيدة في محاسبة الاستحواذ، وتم إلغاء طريقة المصالح المشتركة.

2. أسلوب سوء استخدام الأهمية النسبية

إذ عرفت الأهمية النسبية من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية على النحو التالي: هي مقدار الإغفال او التحريف في المعلومات المحاسبية، في ضوء الظروف المحيطة، الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير حكم الفرد المناسب الذي يعتمد على هذه المعلومات أو التأثير فيه من خلال الإغفال أو التحريف (أرينز ولوبك، 2005: 322).

3. أسلوب ممارسات الاعتراف بالإيراد

إذ تخضع هذه الممارسات أيضاً وبشكل كبير لحكم الإدارة، إذ إنه من الصعوبة بمكأن على البائع التقرير عن توقيت اكتساب الإيراد، خاصة إذا كأن على البائع أداء التزامات مؤجلة، أو عندما يحتفظ المشتري بحق إعادة البضاعة. الأمر الذي دفع بالعديد من المراقبين لمجتمع الأعمال إلى الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي الثابت في عقد التسعينات، دفع بالشركات وبشكل تدريجي إلى تبني سياسات غير متحفظة بشأن الاعتراف بالإيراد (Beatty, et..al,2002).

4. أسلوب التلاعب بالدفاتر

تقوم الشركات بالتلاعب بأرقام حساباتها إلى حد ما، مستخدمة العديد من الأساليب، وذلك لتحقيق موازنة مستهدفة، أو ضمأن معدل معين من المكافآت.

5. أسلوب استخدام التقديرات في المحاسبة (Cookie Jar)

إذ تتميز المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق بالاعتماد على الكثير من التقديرات المحاسبية والتي يجب أن تحسب وتسجل بناء على أحداث او صفقات في السنة المالية الجارية وتترتب عليها التزامات سوف يتم دفعها مستقبلاً وتتطلب تقديراً من الإدارة، إلا أنه لا يمكن معرفة الأحداث المستقبلية على وجه الدقة واليقين في وقت التقدير فهناك شك في الغالب يحيط بعملية التقدير، وبعبارة أخرى ليس هناك تقدير صحيح وأنما هناك مجال لعدة تقديرات ممكنة، ومن هنا على الإدارة أن تختار تقديراً واحداً، وأن عملية الاختيار هذه تهيئ الفرصة لإدارة الأرباح. بحيث أنه عندما تختار الإدارة تقديراً في حده الأعلى لتقدير المصروفات المقبولة والممكنة، تكون النتيجة تسجيل مصروف أكبر في الفترة الحالية مما لو اختارت الحد الادنى للتقدير، وبالتالي يكون من الممكن تسجيل مصروفات أقل في الفترة التالية وبهذا تخلق الإدارة ما يعرف بـــ Cookie Jar Reserve يمكن استخدامها لاحقاً لتعزيز الإيرادات. ومن الأساليب المستخدمة في هذا المجال تكوين الاحتياطيات والمخصصات مثل تقدير مخصص الديون المشكوك فيها وتقدير التكاليف الكفالة ومخصصات المعاش التقاعدي وتقدير نسبة الأنجاز في العقود طويلة الاجل (Kieso, et..al, 2001).

6. أسلوب تنظيف القوائم المالية

تظهر هذه الممارسة عندما تتوقع الشركة ظهور مصاريف كبيرة خلال فترة الانخراط في تغييرات هيكلية، والتي قد تمتد إلى عدة سنوات. بدلاً من الاعتراف بهذه المصاريف بمجرد ظهورها، أذ ينتج عن ذلك تخفيض للدخل بإجمالي المصروفات المتوقعة في سنة واحدة وهو ما يسمى Big Bath والنتيجة من ذلك تعزيز دخل السنوات التالية. أما بخصوص الدافع من وراء ممارسة Big Bath فهو الاعتقاد بأن المستثمرين سوف يتسامحون مع الشركة التي أعلنت أرباحاً سيئة في سنة ممارسة Big Bath في حال ما إذا تبعها تحسن فعلي في السنوات اللاحقة (Levitt, 1998).

ويتطلب نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها من المديرون القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة. ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح في اتجاه أو آخر ما يلي (Scott & Pitman, 2005: 78).

1. تتطلب عقود الأنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في أنجاز الأعمال وتكلفة هذا الأنجاز. وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في أنجاز الأعمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح.

2. يتطلب حساب الاهتلاك تقدير العمر الأنتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للاهتلاك، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الأنتاجي وقيمة الخردة، وذلك لتدنية مصروف الاهتلاك بنية تضخيم الأرباح.

3. يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها، ومن ثم تضخيم الأرباح.

4. يجب تصنيف التكاليف إلى تكاليف أنتاج وتكاليف فترية، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف أنتاج بدلاً من تكاليف فترية، مما يؤدي إلى تدنية المصروفات، ومن ثم تضخيم الأرباح.

5. يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع، ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة، مما يؤدي إلى تدعيم الأرباح.

6. يجب اهتلاك التكاليف المدفوعة مقدماً مقابل ضمأن الأصول على فترة الإستفادة من هذا الضمأن، ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمأن تخفيض المصروفات الحالية بهدف التضخيم.

7. يجب اعتبار مصاريف الصيأنة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيأنة غير العادية فتعد مصروفاً رأسمالياً تحمل على الأصل موضوع الصيأنة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيأنة العامة كمصاريف غير عادية.

8. يمكن للمديرين تحفيز العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر، وذلك بغرض زيادة المبيعات، ومن ثم تدعيم الأرباح.

9. يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون، ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح.

وعلى الرغم من أن المديرون يدركون أن إدارة الأرباح وإن كأنت تحقق منافع للمؤسسة في الأجل القصير، إلا أنها قد تؤدي إلى مشكلات خطيرة في الأجل الطويل. ومن أهم هذه المشكلات ما يلي (Clikeman, 2003: 76):

1. تخفيض قيمة المؤسسة.
2. تلاشي المعايير الأخلاقية.
3. إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية.
4. العقوبات الاقتصادية وإعادة أعداد القوائم المالية.

(2 ــ4): قياس إدارة الأرباح ومكامنها

ارتبط مفهوم إدارة الأرباح بالمستحقات بوصفها أساساً تقوم عليه المحاسبة، وهو مبدأ الاستحقاق Accrual الذي يعتمد على تحميل الفترة المحاسبية بما لها وما عليها، وقد كأن أحد أهم التطورات التي شهدتها المحاسبة يتمثل بتطبيق هذا المبدأ (الاستحقاق) الذي يختلف عن المبدأ النقدي القائم على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

تناولت دراسة إدارة الأرباح بند المستحقات بالشرح والتفصيل بوصفها المكمن لعملية إدارة الأرباح، واجتهد الباحثون في اكتشاف إدارة الأرباح، وتبين أن مكمنها يكون

في المستحقات، وهذا ما أشار إليه Zhang حينما أكد ما جاء به Sweeney و Sloan و Dechow (Zhang,2002:3) و (Dechow, et al.,1995: 6).

وأكد Zhang ارتباط إدارة الأرباح بالمستحقات وبنودها المتعددة، وأنها أي إدارة الأرباح تنطوي على مساحة كبيرة للتلاعب بشتى البنود سواء بالضرائب أو بالديون أو بالنفقات أو بالإيرادات . وقد كأنت هذه البنود عرضة للدراسة والبحث من قبل باحثين ألقوا الضوء على كل التفاصيل، ويقول أنه في دراسته للأدبيات المحاسبية وجد أنها تضيف لمبدأ الاستحقاق نماذج مهمة لاكتشاف إدارة الأرباح، والأهم من ذلك مستوى إدارة الأرباح، ويقول أيضاً أنه قدم تفصيلاً وشرحاً لما وقف عليه وما هي عليه إدارة الأرباح وفقاً لمبدأ الاستحقاق، (Zhang,2002: 4) وكأن الباحثون Sweeney و Sloan و Dechow قد عرضوا في بحثهم عام 1995 موضوع اكتشاف إدارة الأرباح، وأكدوا أنها تكمن في المستحقات وحددوا بأنها في المستحقات النمطية. وقد ناقشوا بالتفصيل نماذج قياس إدارة الأرباح التي سنناقشها فيما بعد.

تصنيف المستحقات

تصنف المستحقات Accruals إلى مستحقات نمطية Discretionary Accruals، وهي المستحقات التي تعتمد على التقدير والحكم الشخصي، والمستحقات غير النمطية Nondiscretionary Accruals، وهي التي لا تعتمد في قياسها على الحكم الشخصي، وأنما تعتمد القياس الحقيقي الفعلي القائم على الحدث المالي والمحاسبي (Dechow, et al.,1995: 8).

ويشير (Collins & Hribar,2000: 3) إلى أن عملية قياس المستحقات تلعب دوراً مركزياً في بناء هيكل الأدبيات المحاسبية، إذ تضمنت الأدبيات دراسات في الاتجاه المعلوماتي أو عن القيمة أو عن الفرق بين المستحقات والتدفقات النقدية، وقد كأن هذا المدخل عرضة للمزيد من الدراسة.

وعلى الرغم من تصنيف المستحقات إلى صنفين اثنين، المستحقات النمطية وغير النمطية، ولكن تبقى هناك مساحة ضبابية بين الصنفين، ومن ثم لا بد من توضيح علاقة إدارة الأرباح بالمستحقات Earning Management Relation of Accruals وفي هذا الصدد أسهمت دراسات وبحوث كثيرة في قياس كل من المستحقات بوصفها مجموع المستحقات النمطية وغير النمطية، وهناك من صنف المستحقات إلى مستحقات متداولة Current Accruals وأخرى إجمالية Total Accruals. وقد ركزت معظم تلك البحوث على مسألة جوهرية رئيسة، وهي قياس كل من هذه العناصر الثلاثة.

1. قياس مجموع المستحقات

اعتمد McCullocn و Blach في قياس مجموع المستحقات على نوعية المستحقات التي تبنى على مفردات المستحقات المتداولة والتخطيط للتدفق النقدي وعدها نقطة البدء، واستندا في هذا التصنيف إلى أن المجموع يعكس الفرق بين الأرباح والتدفق النقدي، ومن ثم حصر الفرق بين الاثنين يعد أساساً للتصنيف، وهذا ما أكده (Mulford & Comiskey,2003: 73) في كتابهما لعبة الأرقام المالية، واللذأن استندا في تحليلهما إلى بحث Sloan و Sabino و Dechow

الموسوم " Implication of Nondiscretionary Accruals for Earning Management and Market" والكل يعود لما كتبه Healy حول سلوك مجموع المستحقات وعلاقتها بالدخل زيادةً ونقصأناً.

ويطرح (Ecker, et..al., 2004: 967-1010) إطاراً لقياس مجموع المستحقات ويتمثل بالتغير في مجموع الموجودات باستثناء التغير في النقد مطروحاً منه التغير في المطلوبات مضافاً إليه التغير في مطلوبات الفوائد المحملة، ويقولون إن البديل لقياس مجموع المستحقات هو ما طرحه Healy و Sloan، إذ احتسبوا مجموع المستحقات بالتغير في الموجودات المتداولة مطروحاً منه التغير في المطلوبات المتداولة. وقد اختلف Ecker وآخرون مع ما جاء به Healy عام 1985 و Sloan عام 1996 في احتساب مجموع المستحقات، إذ أشار Ecker وآخرون أنها التغير بالموجودات المتداولة مطروحا منها التغير في المطلوبات المتداولة مضافاً إليها التغير في القروض قصيرة الأجل مطروحا منها الاهتلاك، وعلى الرغم من هذا فإنهم أنتقدوا طريقة الاحتساب هذه، لأنها تأخذ الاهتلاك وتتجاهل المطلوبات المتداولة غير التشغيلية والمستحقة، وهنا اتفقوا مع ما طرحه Richardson في عام 2005، إذ قاس مجموع المستحقات بأنها التغير بالموجودات غير النقدية مطروحاً منها التغير في كل المطلوبات باستثناء أنهم ركزوا على المستحقات التشغيلية، واستثنوا مطلوبات الفوائد التي تتحملها الشركة، بعبارة أوضح أنهم اعتمدوا الفرق بين المطلوبات المتداولة وغير المتداولة.

من هنا يجد Ecker وآخرون أن تركيزهم ينصب في البحث على الفرق بين المستحقات المتداولة وصافي الموجودات المتداولة والذي يقتصر على النقد والمطلوبات من الفوائد المحملة وأن قياسهم يتسق مفهومياً مع ما طرحه Richardson. إذ اعتمد قياسات مجموع المستحقات، لأنها

عوائد قبل البنود الاستثنائية ناقصاً مجموع التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ومن الاستثمارات (Ecker, et al., 2005: 4).

واستند Richardson في قياسه على بيأنات من كشف التدفق النقدي، في حين يؤكد Ecker وجماعته اعتمادهم على بيأنات قائمة المركز المالي (Ecker, et al.,2005: 7)، وآخرون أمثال Collins و Hribar (Collins & Hribar, 2000: 105-134) أكدوا أن مدخل قائمة المركز المالي لقياس المستحقات يمكن أن يقدم مقياساً Measurement ولا سيما إذ اعتمد على مشاهدات الشركة لسنوات، فيما أكد Richardson على قياس المستحقات من خلال فهم حساسية النتائج واعتبارات الاستنباط بسبب طبيعة الهياكل الطويلة التي يمكن أن تحدد لرسم معالم مجموع المستحقات (Richardson,2003,49-61).

2. قياس التدفق النقدي

أن قياس مجموع المستحقات يمكن أن يضع قياساً مناسباً للتدفق النقدي، ومضمون ذلك أن المستحقات المتداولة يمكن أن ترتبط بالتدفق النقدي للعمليات، وذلك أن التغير في رأس المال العامل يؤثر فقط في الجزء التشغيلي للتدفق النقدي، ومن هنا فقد ذهب Ecker وآخرون إلى وضع مقياس للتدفق النقدي يقوم على أن مجموع المستحقات التشغيلية التي تتضمن الاهتلاك والمتقادم من الموجودات وربطها بالتدفق النقدي التشغيلي الاستثماري، لذا يتمثل التدفق النقدي بصافي الدخل قبل احتساب البنود الاستثنائية مطروحا منه التغير في مجموع الموجودات مضافاً إليه التغير في مجموع المطلوبات مطروحاً منه فوائد الديون المحملة (Ecker, et al.,2005: 22)

3. مجموع المستحقات

تستند عملية حساب المستحقات على فكرة مضمونها شمول السنة الماضية والسنة الحالية والسنة القادمة للتدفق النقدي والفكرة أساساً هي لتحديد المستحقات المتداولة لسنة واحدة بدورة تشغيلية. ويقوم هذا الربط على أن ليس هناك مسوغاً للاعتماد على معامل الارتباط بين نسبة مجموع المستحقات إلى التدفق النقدي، وهل هو في زيادة أو تناقص أو ثبات؟ وما هي نسبة تلك التغيرات في ظل غياب طريقة عرفية لاستخدام مجموع المستحقات تعكس المستحقات والتأجيل، مما يعني بالمفهوم الإحصائي أن المتغير المعتمد يتضمن المستحقات والمؤجلات، مما يعني أن المدة الزمنية يجب أن تعكس سابقها ولاحقها (Ecker, et al.,2005: 7).

أن التفسير الواضح لما سبق يمكن أن يظهر من خلال نماذج قياس إدارة الأرباح التي سنتناولها لاحقاً. وقد أطلق Beneish مفهوم Aggregate Accruals على Total Accruals وهنا يكون قد نهج منهج Jones عام 1991 في اعتماده المصطلح، ولابد من التذكير بأن مصطلح Aggregate الذي يعرّب بتجميع المستحقات Aggregate Accruals يعد من المصطلحات الرياضية التي اعتمدت في المحاسبة المالية والإقتصاد، وتتكون من عدة صيغ هي Combination, Summation, Aggregation (Beneish,2001: 5).

وقد استند Beneish على ما طرحه Jones في أنموذجه الذي سنتناوله لاحقا، إذ أكد علاقة مجموع المستحقات بالتغير في المبيعات ومستوى مجموع الأبنية والمصأنع والتجهيزات واضعاً المعادلة الآتية:

$$Total\ Accruals=a_{1i}+b_{1i}\Delta Sales_{it}+C_{2i}PPE+e_{1it}$$ ....

اذ :

Total Accruals = إجمالي المستحقات

ΔSales = التغير في المبيعات

PPE = الأبنية والمصأنع والتجهيزات

وقد بنى الأنموذج على افتراضين هما:

1. أن المستحقات المتداولة (التغير في حسابات رأس المال العامل) ناتجة من تغيرات البيئة الاقتصادية للشركة التي ترتبط بالتغير في المبيعات أو نمو المبيعات، وهذا ما أشرته المعادلة السابقة، إذ قدرت مع كل المتغيرات من خلال تباطؤ الموجودات، فالأنموذج قد ربط المستحقات المتداولة بالتغيرات في المبيعات.

2. أن مجموع الأبنية والمصأنع والتجهيزات مسيطر عليها بوصفها جزءاً من مجموع المستحقات والمرتبطة بتغير المستحقات غير المخمنة بوصفها نفقة الاهتلاك.

3. والجأنب الآخر هو اعتماد المستحقات المتداولة بوصفها متغيراً معتمداً وأن التغير في المبيعات هو العامل المفسر الوحيد.

$$Current\ Accruals=a2i+b2i\Delta Salesit+ e2it$$ ....

اذ :

Current Accruals = المستحقات المتداولة

ويمكن أن يقدر الأنموذج على أساس السلاسل الزمنية أو التحليلات المقطعية باستخدام كل الشركات في الصناعة لسنة معينة. وكل تقدير سنوي يعتمد لأغراض التنبؤ بالمستحقات المتوقعة التي تطرح من المتغير المعتمد، وتنتج مستحقات غير متوقعة.

(2 ــ 5): نماذج إدارة الأرباح

تناولت أدبيات إدارة الأرباح من دراسات وبحوث عرضاً مفصلاً لعدد من النماذج لقياس إدارة الأرباح، وقد تباينت البحوث في عرضها لتلك النماذج فيما تباينت النماذج في طبيعتها ما بين نماذج بسيطة وأخرى معقدة.

أن القول بأن نماذج إدارة الأرباح أو قياس إدارة الأرباح التي عرضها الباحثون بأشكال مختلفة، ومنها نماذج قياس المستحقات النمطية ومنهم (Dechow, et al., 1995:8) و (Zhang,2002: 9-12) والسبب في ذلك أن النماذج اعتمدت أساساً على قياس المستحقات النمطية ضمن مجموع المستحقات كمدخل لقياس إدارة الأرباح.

1. أنموذج هيلي Healy Model :

لقد وضع Healy أنموذجه في بحثه الذي قدمه عام 1985 لقياس إدارة الأرباح من خلال مقارنة معدل مجموع المستحقات ونسبتها إلى مجموع الموجودات. واعتمدت دراسة Healy على التنبؤ بالعائدات النظامية في أية فترة زمنية معينة.

$$NDA = \frac{\sum TA_t}{T_{t-1}}$$

إذ :

NDA_t = المستحقات غير النمطية

t = الزمن

$\frac{\sum TA_t}{T_{t-1}}$ = مجموع المستحقات منسوبة إلى مجموع الموجودات للسنة السابقة.

2. أنموذج دي أنجلو De Angelo Model :

قدم De Angelo أنموذجه في عام 1986، معتمداً على افتراض أن المستحقات غير النمطية تساوي مجموع المستحقات في آخر المدة والتي رمز لها TA_{t-1}، ونسبها إلى مجموع الموجودات لسنة سابقة لها والتي يرمز لها A_{t-2} لذا جاء الأنموذج: (De Angelo, 1986:400-420).

$$NDA = \frac{TA_{t-1}}{A_{t-2}}$$

وقد وضع De Angelo أنموذجه بعد دراسة Healy وتقديره للمدة الزمنية.

3. أنموذج جونز Jones Model:

حاول Jones في عام 1991 السيطرة على آثار التغيرات في ظروف الشركة من خلال المستحقات غير النمطية وعرض أنموذجه بالشكل الآتي:

$$NDA_t=a_1(1/A_{t-1})+a_2(\Delta Rev_t/A_{t-1})+a_3(PPE_t/A_{t-1})$$

إذ :

NDA = المستحقات غير النمطية

A_{t-1} = مجموع الموجودات للسنة السابقة

ΔRev_t = التغير في الإيرادات في سنة

PPE_t = الأبنية والمصانع والمعدات في سنة

وأكد أنه للحصول على المعاملات a_3,a_2,a_1 لا بد من اعتماد معادلة الميل للمدة المقدرة:

$$TA/A_{t-1}=a_1(1/A_{t-1})+a_2(\Delta Rev_t/A_{t-1})+a_3(PPE_t/A_{t-1})+e_1$$

إذ تقدر المعاملات a_3,a_2,a_1 من خلال طريقة المربعات الصغرى OLS وأنه e_1 تمثل البواقي.

4. أنموذج جونز المعدل Modified Jones Model:

اعتمد الأنموذج على سابقه أنموذج Jones وباستخدام المعادلة الآتية:

$$NDA_t=a_1(1/A_{t-1})+a_2[(\Delta Rev_t-\Delta Rec_t /A_{t-1})]+a_3(PPE_t/A_{t-1})$$

NDA_t = المستحقات غير النمطية لسنة

$1/A_{t-1}$ = نسبة 1 إلى إجمالي الموجودات لسنة سابقة

ΔRev_t = التغير في إيرادات السنة

ΔRec_t = التغير في حسابات القبض في سنة

PPE_t = الأبنية والمصانع والمعدات في سنة

وقدرت a_3,a_2,a_1 من أنموذج جونز الأصلي والتعديل فقط تم في التغير في الإيرادات التي عدلت نسبة للتغير في أوراق القبض في مدة الحدث.

استند التعديل إلى فكرة ربط إدارة الأرباح بالتلاعب من خلال تحقق الإيراد والتغير في الإيرادات من أجل الوصول إلى حقيقة التغير في الإيرادات تلك أو الخطأ. إن فكرة التلاعب عند المديرون تكمن في تحقق الإيراد من خلال المبيعات النقدية، ومن ثم جاء أنموذج جونز المعدل أكثر قوة في اكتشاف إدارة الأرباح مقارنة بالأنموذج الأصلي لجونز, ويعتمد أساساً على احتساب المستحقات النمطية (Zhang,2002:12).

5. الأنموذج الصناعي The Industrial Model:

افترض الأنموذج الصناعي أن محددات المستحقات غير النمطية تعد شائعة عبر الشركات في الصناعة نفسها وهي ذات دالة خطية, أي أن المستحقات غير النمطية ترتبط بعلاقة خطية مع وسيط الصناعة Median Industry لمجموع المستحقات مع محددات أخرى.

$$NDA_t=B_1+B_2 median\ (TA_t/A_{t-1})$$

إذ :

NDA_t = المستحقات غير النمطية

TA_t = إجمالي المستحقات في سنة

A_{t-1} = إجمالي الموجودات لسنة سابقة

B_1,B_2 = معلمات خاصة بالأنموذج

يعتمد قياس NDA (المستحقات غير النمطية) على ما ورد في أنموذج جونز، وقد نسبت إلى مجموع المستحقات (Zhang,2002:13).

6. النماذج المقطعية Cross Sectional Models :

غالباً ما تعتمد النماذج المقطعية في قياس إدارة الأرباح على أنموذج جونز وجونز المعدل, وهما لا يختلفأن عن النماذج الأصلية التي ناقشناها باستثناء معلمات النماذج التي لا يتم تقديرها عبر سلسلة زمنية بل عبر بيأنات الشركات في سنة معينة, من هنا فأن المعلمات a_3,a_2,a_1 التي ترد في الأنموذجين جونز وجونز المعدل هما مرتبطأن بصناعة معينة لسنة معينة، لذا لابد من سلاسل زمنية لشركات معينة.

أن المسألة الأساسية التي لابد من التذكير بها تتمثل في أن النماذج في التحليل المقطعي تستند إلى افتراضات غير تلك التي تستند عليها تحليلات السلاسل الزمنية. ويفترض أنموذج التحليل المقطعي ارتباطاً بين المستحقات غير النمطية والمستحقات النمطية، مثال ذلك أن التغيرات في الإيرادات وفي ممتلكات المصأنع والمعدات (PPE) تتحدد بالصناعة والحالة الاقتصادية الحالية، فيما تفترض السلسلة الزمنية أن الأرتباط يتحدد بسمات محددة للشركة.

ويؤكد Zhang أن المستحقات النمطية تحتسب باستخدام التحليل المقطعي لأنموذج جونز وجونز المعدل.

7. أنموذج جونز المعدل ذو المنظور الامامي The Forward-Looking Modified Jones Model

ويستند Zhang في عرضه لهذا الأنموذج على ما طرحه (Dechow,et al.,2002) وسماه المنظور الأمامي للمستحقات غير النمطية وتظهر معادلته بالشكل الآتي:

$NDA_t=Y_1[(\Delta Rev_t-(1-k)\Delta Rec_t)]/A_{t-1}+Y_2PPE_t/A_{t-1}+Y_3TA_{t-1}/A_{t-2}+Y_4GR_Sales_{t+1}$

إذ :

K = ميل معامل الارتباط من خلال أنحدار التغير في أوراق القبض مع التغير في الإيرادات والاثنأن منسوبأن الى مجموع الموجودات للسنة السابقة.

GR_Sales_{t+1}= التغير في المبيعات بين سنة Y_t وسنة Y_{t+1} منسوبا الى مبيعات سنة t

GR= معدل النمو

يتضمن الأنموذج ثلاثة تعديلات لأنموذج جونز المعدل هي:

1– تعديل زيادة المبيعات الآجلة وفقا للمتوقع يعني أن كل المستحقات تمثل ائتمانات مبيعات، أكد تعامل الأنموذج مع ذلك حسب الرمز K في انحدار المربعات الصغرى لتغيرات حسابات القبض قياساً بالإيرادات، وقد تحقق ذلك بين الصفر والواحد. ولهذا فأن الجزء المتوقع لتغيرات حسابات القبض الناتج عن تغيرات المبيعات لا بد من التعامل معه على أنه مستحقات طبيعية، وهكذا فأن تغير المبيعات سيقل 100% عن زيادة حسابات القبض.

2- التعديل الثأني خاص بمجموع المستحقات للسنة السابقة والتي تستند إلى افتراض أنها ذات ارتباط ذاتي، من هنا فمن المحتمل أن الشركات ذات المستحقات المرتفعة (المنخفضة) في السنة السابقة (t-1) تكون ذات مستحقات مرتفعة (منخفضة) عن سنة t.

3- التعديل الأخير خاص بنمو المبيعات المستقبلية. فغالباً ما تزيد الشركات مخزونها توقعاً لمبيعات مستقبلية مرتفعة ومستحقات مرتبطة بزيادة المخزون تؤخذ في الاعتبار عند إدارة الأرباح، ولكن رد فعل الإدارة يتمثل في التنبؤ بالمبيعات ونموها في المستقبل (Zhang,2002:14-15).

(2 ـ6): الدراسات السابقة العربية والأجنبية

(2 ـ6 ـ1): الدراسات السابقة العربية

دراسة (محمود، 1999) بعنوأن "أثر الاختلاف في التقديرات المحاسبية على دلالة القوائم المالية".

هدفت إلى بيأن الاختلاف في التقديرات المحاسبية على دلالة القوائم المالية. وقد اهتمت الدراسة باستعراض بعض السياسات المحاسبية في إعداد التقديرات المحاسبية، وما يتعلق بها من

اتجاهات حديثة تضمنها الفكر المحاسبي، كما تناولت الدراسة أهم العوامل التي قد تؤدي إلى اختلاف التقديرات المحاسبية، والتي تضمنتها بعض الأبحاث والدراسات في هذا المجال. وقد توصلت الدراسة إلى بعض الاختلافات الجوهرية للسياسات المحاسبية في بعض الدول عند معالجة بعض البنود بهدف تحسين القابلية لمقارنة الإفصاحات والمعلومات المحاسبية، في ضوء الاهتمامات المختلفة، كما أنه في العديد من الدول وفي ظل النظام الاقتصادي الجديد تختلف التقديرات المحاسبية.

دراسة (زهري، 2002) بعنوأن "**دراسة الارتباط بين إدارة الأرباح مـــن جهـــة وجـــودة المراجعة في نطاق الشركات التونسية**".

هدفت إلى دراسة الارتباط بين إدارة الأرباح من جهة وجودة عملية المراجعة، تكـــاليف الوكالة وآليات حوكمة الشركات من جهة اخرى في نطاق الشركات التونسية. وبهدف الكشف عن طبيعة عملية إدارة الأرباح تم تقدير الاستحقاقات الاختبارية من خلال عينة تتكون من (93) شركة تونسية خلال الفترة من (1997 ــ 2000). وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمهـــا أن إدارة الأرباح لم تتأثر بوجود مكاتب مراجعة عالمية ولا بطول الفترة الزمنية محل التعاقد بـــين مكاتب المراجعة والعملاء. وأن مكاتب المراجعة المحلية الكبيرة كانت متحفظة بشأن عملية إعداد التقارير الانتهازية وتأثر التطبيقات المحاسبية بكل من هيكل الملكية وحجم مجلس الإدارة.

دراسة (سليم وعثامنه، 2006) بعنوأن "**الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي**".

هدفت إلى التعرف على واقع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمنشآت الأعمال من حيث أهمية تلك البنود ومدى ملاءمتها لقرارات الإقراض من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي بالإضافة إلى تحديد أهمية البنود المفصح عنها في البيأنات المالية المصدرة من قبل الوحدة المحاسبية. تكوّن مجتمع الدراسة من العاملين في أقسام التسهيلات الائتمانية في البنوك الأردنية ومن ينوب عنهم وقد شملت الدراسة (24) بنكاً. وقد توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في القوائم المالية وذلك من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي.

دراسة (أبو عجيلة، 2007) بعنوأن "**أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح: دليل من الأردن**".

هدفت إلى اختبار الشركات الصناعية المساهمة المدرجة ببورصة عمان من أنها تمارس إدارة الأرباح، كما أنها هدفت إلى معرفة أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة من (2006 ــ 2007). وخلصت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية قد قامت بممارسة إدارة الأرباح وبنسب متباينة من سنة إلى اخرى، وأن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق على إدارة الأرباح.

دراسة (عيسى، 2008) بعنوأن "**أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح**".

هدفت إلى المساعدة في فهم جودة عملية المراجعة وتقييم مدى سلامة حجم منشاة المراجعة وبعض العوامل الأخرى التي حظيت باهتمام الكتابات السابقة كمؤشرات للجودة، كما هدفت إلى إبراز دور جودة المراجعة في الكشف عن عمليات إدارة الأرباح في السوق المالي المصري. تكوّنت عينة الدراسة من مديري المراجعة بمكاتب المراجعة الخارجية والذين بلغ عددهم (74). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين مراقبة أداء المراجعين والتفتيش الداخلي على الجودة بمنشأة المراجعة وجودة المراجعة، كما أن هناك علاقة سلبية بين مدة خدمة المراجعة وجودة المراجعة فكلما انخفضت مدة خدمة المراجعة زادت قدرة المراجع على اكتشاف ومعالجة سلوك إدارة الأرباح وبالتبعية تزداد جودة المراجعة. ووجود علاقة سلبية بين أهمية العميل موضوع المراجعة وجودة المراجعة، وأخيراً وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة وسلوك إدارة الأرباح.

دراسة (الشريف، وأبو عجيلة، 2008) بعنوأن "**العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية**".

هدفت إلى بيان العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية، وقد تكونت عينة الدراسة من (45) شركة من الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة ببورصة عمأن للأوراق المالية خلال الفترة (2001 ــ 2007). وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها وجود علاقة عكسية بين جودة الأرباح ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة. ووجود علاقة طردية بين استقلالية لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح. أما بقية الخصائص فقد اشتملت عليها جوأنب الحاكمية المؤسسية فلم تدل الاختبارات الإحصائية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين جودة الأرباح.

دراسة (بافقير، 2008) بعنوأن "**مدخل مقترح لقياس أثر الدور الحوكمي للمراجع على ممارسة إدارة الأرباح للشركات المسجلة في أسواق الأوراق المالية**".

هدفت إلى قياس أثر دور المراجع الخارجي في إطار حوكمة الشركات على ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات المسجلة في سوقي الأوراق المالية بجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية. وقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة الأرباح تتم ممارستها سواء من قبل المنشآت العامة أو المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية أو من قبل المنشآت الخاصة. وأن أساليب إدارة الأرباح تختلف باختلاف الهدف منها والظروف والفرص المتاحة أمام إدارة المنشأة. وقد تختلف أساليب إدارة الأرباح من دولة إلى أخرى، كما أنها قد تختلف من قطاع صناعي إلى آخر أو من منشأة إلى أخرى. ووجود عدد من الأساليب والمقاييس التي يمكن من خلالها قياس إدارة الأرباح إلا أن هذه المقاييس تعتمد على النموذج المقترح من قبل (Jones,

1991:5). وأن تطور حوكمة الشركات مر بعدة مراحل خلال العقود الماضية، وتعد كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية من الدول الرائدة في هذا المجال.

دراسة (شتيوي، 2009) بعنوان "**دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية**".

هدفت إلى إمكأنية استخدام التغاير في أثر الاستحقاق المحاسبي كمقياس لمساحة حرية اختيار السياسات المحاسبية المستغلة من قبل المديرون، كما أن للتغاير في أثر الاستحقاق تطبيقات مهمة في الدراسات المتعلقة باكتشاف ممارسات إدارة الأرباح. إذ تسعى الدراسة لفحص مدى ارتباط التغاير في أثر الاستحقاق المحاسبي بالعوامل الاقتصادية التي تشمل كلاً من خصائص الشركة وطبيعة بيئة الإفصاح. وقد اتضح من الدراسة ارتباط التغاير في أثر الاستحقاق المحاسبي بكل من حجم الشركة، ومعدل الرفع المالي، وطول دورة العمليات، ومعدل النمو في الأصول، وبعض العوامل الأخرى. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن سبب ضآلة حجم إعلانات الأرباح غير المتوقعة للشركات كبيرة الحجم يتمثل في ممارسة تلك الشركات للتلاعب بأثر الاستحقاق بشكل أقل بالمقارنة بالشركات صغيرة الحجم.

دراسة (القثامي، 2010) بعنوان "**إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية**".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية واختبار تأثير بعض العوامل المؤثرة على اتجاه تلك الشركات في ممارسة إدارة الأرباح، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (78) شركة تتداول أسهمها في سوق المال السعودي وتمثل قطاع الصناعة والخدمات والزراعة، ولقياس إدارة الأرباح اعتمدت الدراسة على تقدير الاستحقاق الاختياري لعينة الدراسة باستخدام نموذج (Modified Jones Model 1995)، ولمعرفة تأثير بعض العوامل على ممارسة إدارة الأرباح تم بناء نموذج الانحدار، وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح حيث تمارس الاستحقاق الاختياري بشكل سالب عموماً، وأوضحت النتائج أن الشركات المساهمة الصناعية والخدمية تمارس الاستحقاق الاختياري بطريقة سالبة في حين أن الشركات المساهمة الزراعية تمارس الاستحقاق الاختياري باتجاه موجب، وأن الشركات ذات الربحية تمارس إدارة الأرباح بشكل سالب، والشركات ذات الخسائر تمارس إدارة الأرباح بشكل موجب، وكذلك توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لحجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على إدارة الأرباح، وأشارت النتائج أيضاً لوجود تأثير لعاملي المديونية والربحية على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

(2 ـ6 ـ2): الدراسات السابقة الأجنبية

دراسة (Hribar & Craig, 2007) بعنـــوأن " **The Use of Unsigned Earnings Quality Measures in Tests of Earnings Management**".

هدفت إلى بيأن أثر استخدام مقاييس جودة الأرباح غير المعينـــة علـــى إدارة الأربـــاح. ولتحقيق أهداف الدراسة تم أولاً استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات لتوزيـــع مـــستحقات تقديرية مطلقة، وتبين أن القيمة المتوقعة هي وظيفة متزايدة من التباين في المدى الخطأ الأساسي من المرحلة الأولى التقديرية نموذج تقدير الاستحقاق. ثأنيا، تم تسليط الضوء علـــى خـــصائص الشركة التي تربط التباين في خطأ تقديري من نماذج تقدير الاستحقاق وباستخدام المحاكاة، وتبين أن الارتباط بين تقسيم أرباح متغير. ثالثاً، تم تقديم مجموعة اقتراحات لمساعدة البـــاحثين علـــى التخفيف من حدة التحيز المحتملة الناجمة عن استخدام تدابير غير متوقعة لإدارة الأرباح.

دراســـة (Das, et..al, 2009) بعنـــوأن " **Quarterly Earnings Patterns and Earnings Management** ".

هدفت إلى بيأن كيف أن التغيرات الربعية في الأرباح يمكنها تأشير إدارة الأرباح. وتـــم تحديد الشركات التي أظهرت تغيرات في أرباحها الموسمية. وتم افتراض أن إحدى الشركات ذات الأداء الضعيف في الربعين المؤقتين حاولت زيادة أرباح الربع الرابع لتحقيق الهدف المنشود من الأرباح سنوية، في حين أن الشركة ذات الأداء الجيد في الربعين المؤقتين قد حاولـــت تخفـــيض أرباحها. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن التغييرات في الأرباح في الربـــع الرابع كأنت الاكثر تكراراً من بقية الأرباع السنوية.

دراســـة (Chen & Tsai,2010) بعنـــوأن " **Earnings Management Types and Motivation: A Study in Taiwan**".

هدفت إلى بيان أنواع إدارة الأرباح والعلاقة بين هذه الأنواع ومحفزاتها في تايوأن. وتم إجراء التحليل العنقودي لتوضيح أنواع وسلوكيات إدارة الأرباح والعلاقة بين أنواعها ومحفزاتها. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة وثيقة بين أنواع وأساليب إدارة الأربـــاح، وأن هنـــاك العديد من الأساليب والقوى المحفزة للجوء إلى أنواع إدارة الأرباح منها تضليل المستثمرين تجاه الأرباح المحققة.

دراســـة (Chen, et..al,2011) بعنـــوأن " **Effects of Audit Quality on Earnings Management and Cost of Equity Capital: Evidence from China.**".

هدفت إلى اختبار أثر جودة التدقيق علـــى إدارة الأربـــاح وكلفـــة جـــودة رأس المـــال لمجموعتين من الشركات الصينية. وهي المؤسسات العامة، والمؤسسات الخاصة. وقد توصـــلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن جودة التدقيق تلعب دوراً مهماً في إدارة الأرباح وكلفـــة جودة رأس المال في الصين، إلا أن أثر جودة التدقيق كأن منخفضاً على إدارة الأربـــاح وكلفـــة جودة رأس المال.

دراســـة (Kouki, et..al,2011) بعنـــوأن " **Does Corporate Governance Constrain Earnings Management? Evidence from U.S. Firms**".

هدفت إلى اختبار أثر ميكأنيكيات الحاكمية المؤسسية على إدارة الأرباح لـــ (171) شركة أمريكية للفترة الممتدة من الأعوام (1998 ــ 2005). ومن خلال البحوث والدراسات السابقة تبين أن الالتزام بعملية التدقيق له دور في إدارة الأرباح، ومن خلال إجراء التحليلات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة الحالية، تبين أن ميكأنيكيات الحاكمية المؤسسية تؤثر بشكل إيجـــابي علـــى إدارة الأرباح.

دراسة (Rahmawati & Dianita,2011) بعنـــوأن " **Analysis of the Effect of Corporate Social Responsibility on Financial Performance with Earnings Management as a Moderating Variable**".

هدفت إلى إختبار أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي، ودور نشاطات إدارة الأرباح في ذلك. تكونت عينة الدراسة من (27) شركة مسجلة في سوق الأوراق الماليزي للفترة ما بين (2006 ــ 2008). وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً للمسؤولية الاجتماعيـــة على الأداء المالي لهذه الشركات، ووجود دور وسيط لنشاطات إدارة الأرباح على العلاقة بـــين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات.

دراســـة (Eldenburg, et..al, 2011) بعنـــوأن " **Earnings Management Using Real Activities: Evidence from Nonprofit Hospitals**".

هدفت الدراسة إلى توضيح أساليب ومضامين إدارة الأرباح وذلك من خـــلال اســـتخدام النشاطات الحقيقة للمستشفيات غير الهادفة للربح في ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد توصلت الدراسة إلى أن المصاريف على نشاطات العمليات اللاتشغيلية تظهر الأنخفاض في حوافز المستشفيات، بالإضافة إلى وجود نوعين مختلفين من السلوكيات للتمييز بين إدارة الأرباح والقرارات التشغيلية الجيدة.

دراسة (Hong & Andersen, 2011) بعنـــوأن " **The Relationship between Corporate Social Responsibility and Earnings Management: An Exploratory Study**".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح. وقد تم اللجوء إلى البيانات ذات العلاقة والمتضمنة المجتمع، الحاكمية المؤسسية، التنوع، المنتج، وعلاقات العاملين، البيئة، وحقوق الأنسأن. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن أكثر الشركات المسؤولة اجتماعياً لديها خدمات ذات جودة عالية وأقل استخداماً لأســـاليب إدارة الأرباح على أساس النشاط، وكلاهما له أثر على جودة التقارير المالية.

دراســــة (Hui-Fang, 2011) بعنـــوأن " **Earnings Management in non-profit hospitals:: Evidence from Taiwan**".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان كيف تتم ممارسة إدارة الأرباح فـــي المستــشفيات غيـــر الهادفة للربح في تايوأن. ومن خلال استخدام البيأنات المالية المجموعـــة بـــشكل يـــدوي فـــي المستشفيات الرئيسة في تايوأن للفترة الممتدة من الأعوام (2006 ــ 2008). وقد تكونت عينـــة الدراسة من (45) مستشفى في مدينة تايوأن. وقد توصلت الدراسة إلى أن المستــشفيات غيـــر الهادفة للربح في تايوان تستخدم إدارة الأرباح وذلك للوصول إلى الربح الصفري.

دراســــة (Abed, et..al, 2012) بعنـــوأن " **Corporate Governance and Earnings Management: Jordanian Evidence**".

هدفت هذه الدراسة إلى إختبار العلاقة بـــين إدارة الأربـــاح وخـــصائص ميكأنيكيـــات الحاكمية المؤسسية لعينة من الشركات غير المالية في الأردن للفترة الممتدة من الأعوام (2006 ــ 2009). وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن إدارة الأرباح يـــتم قياســـها باستخدام أنموذج جونز، وأن هناك علاقة ارتباط دالة بين خـــصائص ميكأنيكيـــات الحاكميـــة المؤسسية وإدارة الأرباح في الشركات المبحوثة.

(2 ــ 7): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

أن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة يمكن تلخيصه، بالآتي:

من حيث هدف الدراسة: تنوعت الاتجاهات البحثية للدراسات السابقة، التي هدفت إلـــى بيأن دور إدارة الأرباح في المنظمات، بالإضافة إلى درجة ممارستها في الشركات الربحية وغير الربحية. في حين سعت الدراسة الحالية إلى التعرف على درجة ممارسة الإدارة في الـــشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على ربحية تلك الشركات الكويت.

من حيث متغيرات الدراسة: تعددت المتغيرات التي تم قياسها في الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية، أما في الدراسة الحالية فقد لجأ الباحث في قياس ممارسات إدارة الأرباح وفقاً للمتغيرات المحددة وهي: محاسبة الاستحواذ، وسوء استخدام الأهمية النسبية، واستخدام التقديرات في المحاسبة، وممارسات الاعتراف بالإيراد

الـفـصـل الثالث

منـهجيـة الدراسـة

(الطريقة والإجراءات)

(3 ــ 1): المقدمة

(3 ــ 2): منـهج الدراسة

(3 ــ 3): مجتمع الدراسة وعينتها

(3 ــ 4): المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

(3 ــ 5): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

(3 ــ 6): المعالجة الإحصائية المستخدمة

(3 ــ 7): صدق وثبات أداة الدراسة

الـفـصل الثالث
منهجية الدراسة
(الطريقة والإجراءات)

(3 ــ 1): المقدمة

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح، وبيأن أثر ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح على ربحية تلك الشركات، والتعرف على الفروق أن وجدت بين وجهات نظر الفئات المشمولة في عينة الدراسة حول ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح. ولتحقيق هذه الأهداف تناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها، والمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، وكذلك أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات، والمعالجات الإحصائية المستخدمة، وصدق أداة الدراسة وثباتها.

(3 ــ 2): منهج الدراسة

استخدم الباحث في دراسته الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، وذلك باستخدام الأسلوب التطبيقي بهدف جمع البيأنات وتحليلها واختبار الفرضيات. إذ أن هذا المنهج يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة، لذلك عدّ المنهج الوصفي التحليل المنهج المناسب للدراسة الحالية. حيث

يعرف المنهج الوصفي التحليل بأنه منهج يسعى للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصرمشكلة أو ظاهرة قائمة للوصول إلى فهم أفضل وأدق (الرفاعي، 1998). وهذا ينطبق على طبيعة الدراسة الحالية.

(3 ـ 3): مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من المديرون الماليين العاملين في الشركات المساهمة العامة الكويتية ومدققي الحسابات الخارجيين والداخليين لتلك الشركات. أما عينة الدراسة فتمثلت في عينة تم اختيارها من الفئات الثلاث المشار إليها سابقاً على النحو الآتي: (50) من فئة المديرون الماليين و(50) من فئة المدققين الخارجيين؛ و(50) من فئة المدققين الداخليين. وقد تم توزيع (150) استبأنة عليهم. تم استعادة منها ما مجمله (133) استبانة وقد استبعد منها (8) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، وذلك بسبب عدم اكتمالها، إذ أن الأفراد المسؤولين عن تعبئة هذه الاستبانات لم يقوموا بتعبئتها بشكل كامل لهذا تم استبعادها حتى لا تؤثر على نتائج الدراسة الحالية. وبهذا يصبح عدد الاستبانات الصالحة لعملية التحليل (125) استبأنة. وكما هو موضح بالجدول (3 ـ 1).

جدول (3 ـ 1) عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل

ت	الفئة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المسترجعة	عدد الاستبانات الصالحة للتحليل
1	المديرون الماليين	50	43	40
2	مدققو الحسابات الخارجيون	50	46	43
3	مدققو الحسابات الداخليون	50	44	42

المجموع	150	133	125

(3 ــ 4): المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

من خلال تحليل البيأنات الموضحة في الجدول رقم (3 ــ 2) يمكن استخلاص الموشرات الوصفية التالية:

1. أن 97% منهم يحملون شهادات جامعية مما يرجح كونهم على معرفة بمفهوم ومضامين إدارة الأرباح.
2. أنهم جميعاً وبنسبة 100% خريجو تخصصات علمية ذات علاقة بالمحاسبة بفروعها المختلفة المالية والإدارية، ومن ثم معرفتهم بالمفاهيم الأساسية التي تحكم النظم المحاسبية المالية والإدارية.
3. أن ما يعادل 84% منهم لديهم خبرة في مجال الوظائف التي يشغلونها تتجاوز السنوات الخمس. مما يرجح أن يكونوا على دراية بأهمية معرفة مضامين إدارة الأرباح.
4. أنهم جميعاً وبنسبة 100% يشغلون وظائف على صلة وثيقة بالتقارير المالية التي تنتجها النظم المحاسبية المالية والإدارية.

وبناء على جميع ما تقدم يمكن الاستنتاج المبدئي من أن عينة الدراسة لديها القدرة على فهم الأسئلة المطروحة في الاستبأنة، مما يوفر للنتائج المبينة على إجاباتهم عن تلك الأسئلة الدقة والمصداقية المستهدفة.

جدول (3 ــ 2)

وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

ت	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
1	العمر	أقل من 30 سنة	19	15%
		من 30 – 34 سنة	38	30%
		من 35– 39 سنة	47	38%
		40 سنة فأكثر	21	17%
2	الجنس	ذكر	82	66%
		أنثى	43	34%
3	المؤهل العلمي	دبلوم	4	3%
		بكالوريوس	72	58%
		ماجستير	38	30%
		دكتوراه	11	9%
4	الخبرة	5 سنوات فأقل	20	16%
		من 6– 10 سنوات	31	25%
		من 11– 15 سنة	38	30%
		16 سنة فأكثر	36	29%
5	التخصص العلمي	محاسبة	57	45%
		إدارة أعمال	37	30%
		مالية ومصرفية	24	19%
		اقتصاد	7	6%
6	طبيعة العمل	مدير مالي	40	32%
		مدقق خارجي	43	34%
		مدقق داخلي	42	34%

(3 ــ 5): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

تكونت الدراسة من جأنبين؛ جأنب نظري وآخر تطبيقي، ففي الجأنب النظري تم التطرق إلى معظم المفاهيم والمبادئ العلمية ذات العلاقة بالموضوع، أما في الجأنب التطبيقي فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يهدف - من خلاله - إلى معرفة درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح، وبيأن أثر ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح على ربحية تلك الشركات، والتعرف على الفروق أن وجدت بين وجهات نظر الفئات المشمولة في عينة الدراسة حول ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح، بهدف جمع البيأنات وتحليلها واختبار الفرضيات. واعتمدت الدراسة الحالية في جمع البيأنات وأساليب تحليلها والبرامج المستخدمة من خلال:

- الكتب والدوريات والرسائل الجامعية؛ وذلك بهدف بناء الإطار النظري للدراسة.
- الاستبأنة، التي تم إعدادها خصيصاً لجمع البيأنات والمعلومات التي تتعلق بموضوع الدراسة من مجتمع الدراسة. وقد شملت الاستبأنة على عدد من العبارات تعكس أهداف الدراسة وأسئلتها، للإجابة عنها من قبل المبحوثين، وسيتم استخدام مقياس Likert الخماسي، بحيث تأخذ كل إجابة أهمية نسبية من (1 ــ 5). ولأغراض التحليل سيتم استخدم البرنامج الإحصائي **SPSS.**

وقد وقعت الاستبأنة في ثلاثة أجزاء، هي:

(أولاً) القسم الأول: تضمن متغيرات تتعلق بالخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة من خلال (6) فقرات. وهي (العمر، الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة، التخصص العلمي، وطبيعة العمل).

(ثأنياً) القسم الثأني: تضمن متغيرات بأساليب إدارة الأرباح عبر أربعة متغيرات وهي (محاسبة الاستحواذ، وسوء استخدام الأهمية النسبية، واستخدام التقديرات في المحاسبة، ممارسات الاعتراف بالإيراد) و(24) فقرة، مقسمة على النحول التالي:

المتغير	محاسبة الاستحواذ	سوء استخدام الأهمية النسبية	استخدام التقديرات في المحاسبة	ممارسات الاعتراف بالإيراد
عدد الفقرات	6	6	6	6

(ثالثاً) القسم الثالث: تضمن ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية عبر (5) فقرات.

وبذلك شملت الاستبأنة (29) فقرة تراوح مدى الاستجابة من (1- 5) وكأن المقياس فيما يتعلق بقوة التأييد على النحو الآتي:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق على الإطلاق
5	4	3	2	1

(3 ـ 6): المعالجة الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها واختبار فرضياتها استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

1. معامل Cronbach Alpha لمعرفة ثبات الأداة، وقياس قوة التماسك بين فقرات الاستبأنة المعدة.
2. المتوسطات الحسابية Arithmetic Means لتحديد مستوى تأييد أفراد العينة لمتغيرات الدراسة.
3. الأنحرافات المعيارية Standard Deviation لقياس درجة تشتت الاستجابات حول وسطها الحسابي.

4. اختبار T لعينة واحدة One sample T-test وذلك لاختبار فرضية الدراسة الأولى.

5. تحليل الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار فرضية الدراسة الثأنية

6. تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، وذلك لاختبار الفرضية الثالثة الهادفة إلى التحقق من وجود اختلاف بين وجهات نظر الفئات المشمولة في عينة الدراسة حول ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح.

7. اختبار Scheffe للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لمعرفة مصدر الاختلاف في حالة وجود اختلافات دالة إحصائياً بين آراء الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة.

من جأنب آخر، وبقصد تصنيف مستوى التأييد الذي تبديه عينة الدراسة للفقرات المشمولة في أسئلة الاستبانه استخدم الباحث مقياساً للمدى (Range) بين مستويات التأييد قدره (0.80) تـــم احتسابه على النحو التالي:

$$\text{المدى} = \frac{\text{العلامة القصوى} - \text{العلامة الدنيا}}{\text{العامة القصوى}}$$

$$\text{المدى} = \frac{5 - 1}{5} = 0.80$$

وبناء على ذلك تم تصنيف مستوى التأييد ضمن الفئات الموضحة بالجدول (3 ــ 3):

جدول (3 ــ 3)

تصنيف مستوى التأييد

	من	إلى	مستوى التأييد
الدرجة	1	أقل من 1.80	منخفض جداً
	1.80	2.60	منخفض
	2.61	3.41	متوسط
	3.42	4.22	مرتفع
	4.23	فأكثر	مرتفع جداً

(3 ـ 7): صدق أداة الدراسة وثباتها

أ) الصدق الظاهري

تم عرض الاستبأنة على مجموعة من المحكمين تألفت من (3) أساتذة من أعضاء الهيئة التدريسية متخصصين في علوم المحاسبة وأسماء المحكمين بالملحق رقم (1)، وقد تمت الاستجابة لآراء المحكمين وتم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيأن في صورته النهائية كما موضح بالملحق رقم (2).

ب) ثبات إداة الدراسة

يقصد بثبات الاستبأنة أن تعطي هذه الاستبأنة نفس النتيجة أو على الأقل نتائج متقاربة جداً لو تمت إعادة توزيع الاستبأنة أكثر من مرة، وبعبارة أخرى فأن ثبات الاستبأنة يعني الاستقرار في نتائج الاستبأنة، وعدم وجود تباين جوهري عن نتائجها فيما لو تمت إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وقد تحقق الباحث من ثبات استبأنة الدراسة من خلال حساب معامل Cronbach Alpha. الذي تشير نتائجه الموضحة في الجدول رقم (3 ــ 4) إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس. وتعد قيمة Alpha مقبولة في البحوث المتعلقة بالعلوم الأنسأنية عند زيادتها عن (Alpha ≥ 0.60) (Sekaran, 2003: 67).

الجدول (3 ــ 4)

معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبأنة (كرونباخ ألفا)

ت	البعد	عدد الفقرات	قيمة (α) ألفا
1	محاسبة الاستحواذ	6	0.899
2	سوء استخدام الأهمية النسبية	6	0.777
3	استخدام التقديرات في المحاسبة	6	0.749
4	ممارسات الاعتراف بالإيراد	6	0.817
5	ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية	5	0.708
	جميع الفقرات كوحدة واحدة	29	0.909

إذ يتضح من الجدول (3 ــ 4) أن أعلى معامل ثبات أبعاد الاستبأنة هو (0.899) والمرتبط بمحاسبة الاستحواذ، فيما يلاحظ أن أدنى قيمة للثبات كأن (0.708) والمرتبط بربحية الشركات

المساهمة العامة الكويتية وبشكل عام تبين أن معاملات الثبات تشير إلى إمكأنية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الاستبأنة نتيجة تطبيقها.

وتدل معاملات الثبات هذه على تمتع الأداة سواء في مجملها أو في فقراتها المفصلة بمعامل ثبات عالٍ على قدرة الأداة على تحقيق أغراض الدراسة.

الـفـصـل الـرابـع
نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

الـفـصـل الـرابـع
نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

(4 ــ 1): المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج تحليل آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المعتمدة، وقد تم استخدام مؤشرات التحليل الإحصائي الوصفي مثل الأوساط الحسابية لتقدير المستويات، والأنحرافات المعيارية. وقد تم عرض النتائج عبر محورين رئيسين، وفقاً للتالي:

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
اختبار فرضيات الدراسة

(4 ــ 2): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

أولاً: أساليب إدارة الأرباح

لوصف مستوى أساليب إدارة الأرباح (محاسبة الاستحواذ، وسوء استخدام الأهمية النسبية، واستخدام التقديرات في المحاسبة، ممارسات الاعتراف بالإيراد) في الشركات المساهمة في دولة الكويت، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية، والاختبار التائي "t" للتحقق من معنوية الفقرة وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجداول (4 ــ 1) ؛ (4 ــ 2) ؛ (4 ــ 3) ؛ (4 ــ 4).

جدول (4 ــ 1): المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية وقيم t ومستوى تطبيق محاسبة الاستحواذ في الشركات المساهمة في دولة الكويت

ت	محاسبة الاستحواذ	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى التأييد
1	تستخدم شركتنا أسلوب التكامل الرأسى عن طريق ضم صناعات تكميلية لاحقة أو سابقة على نشاطها الأساسى	3.41	0.98	4.672	0.000	1	متوسط
2	تتبع شركتنا أسلوب تنويع المخاطر بضم أنشطة جديدة تقلل من المخاطر التجارية ومخاطر الأعمال	3.28	0.94	3.335	0.000	2	متوسط
3	تستخدم شركتنا أسلوب التكامل الأفقى عن طريق ضم صناعات من نفس نشاطها	3.12	0.96	2.391	0.000	4	متوسط
4	تعالج شركتنا جميع المصروفات التى تتحملها نتيجة الاستحواذ من أتعاب وعمولات ومصاريف تسجيل الأسهم وغيرها باعتبارها مصروفات عادية ترحل للأرباح والخسائر	3.09	0.87	2.129	0.000	6	متوسط
5	تقوم شركتنا بدفع مقابل للبائعين بشكل أسهم عادية بحيث يصبح البائعين من المساهمين	3.12	0.86	2.564	0.000	4	متوسط

6	لدى شركتنا طريقة خاصة في معالجة المشاكل المحاسبية الناتجة عن عملية الاستحواذ (تحديد قيمة الشراء وإثباتها؛ إثبات مصروفا الشراء؛ الأرباح المتحققة جراء الاستحواذ)	3.21	0.86	2.691	0.000	3	متوسط
المتوسط الحسابي والأنحراف المعياري العام لمحاسبة الاستحواذ		3.20	0.91	متوسط			

قيمة (t) الجدولية عند مستوى (α ≤ 0.05) (1.657).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

يشير الجدول (4 ــ 1) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمحاسبة الاستحواذ في الشركات المساهمة في دولة الكويت. إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.09 ــ 3.41). بمتوسط مقداره (3.20) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المتوسط لمحاسبة الاستحواذ في الشركات المساهمة في دولة الكويت. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "تستخدم شركتنا أسلوب التكامل الرأسى عن طريق ضم صناعات تكميلية لاحقة أو سابقة على نشاطها الأساسى" بمتوسط حسابي بلغ (3.41) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.20)، وأنحراف معياري بلغ (0.98)، فيما حصلت الفقرة "تعالج شركتنا جميع المصروفات التى تتحملها نتيجة الاستحواذ من أتعاب وعمولات ومصاريف تسجيل الأسهم وغيرها باعتبارها مصروفات عادية ترحل للأرباح والخسائر" على المرتبة السادسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.09) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.20) وأنحراف معياري (0.87).

ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول محاسبة الاستحواذ في الشركات المساهمة في دولة الكويت بفقراته وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية محاسبة الاستحواذ في الشركات المساهمة في دولة الكويت. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، إذ نلاحظ أنه من خلال مستويات

الدلالة أنه لم تكن هناك اختلافات في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول العبـــارات المكونـــة لمتغير محاسبة الاستحواذ في الشركات المساهمة في دولة الكويت حيث كأنت كافـــة مـــستويات الدلالة أقل من (0.05) لجميع الفقرات. وبشكل عام يتبين أن مستوى محاســبة الاســتحواذ فـــي الشركات المساهمة في دولة الكويت من وجهة نظر عينة الدراسة كأن متوسطاً.

كما يظهر الجدول (4 ــ 2) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بسوء استخدام الأهمية النسبية في الشركات المساهمة في دولة الكويت. إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.74 ــ 3.94). بمتوسط مقداره (3.86) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لسوء استخدام الأهمية النسبية في الشركات المساهمة في دولة الكويت. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "استخدام الأهمية النسبية يزيد من تكاليف إعادة تصحيح الأخطاء والتحريفات استنادا لمبدأ التكلفة والمنفعة" بمتوسط حسابي بلغ (3.94) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.86)، وأنحراف معياري بلغ (0.77)، فيما حصلت الفقرة "لدى شركتنا أكثر من أساس يمكن استخدامه لتقدير الأهمية النسبية" على المرتبة السادسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.74) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.86) وأنحراف معياري (0.74).

ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراســة حــول ســوء استخدام الأهمية النسبية في الشركات المساهمة في دولة الكويت بفقراته وهو ما يعكس التقـــارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية سوء استخدام الأهمية النــسبية فـــي الـــشركات المساهمة في دولة الكويت. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوســطات الحــسابية، إذ نلاحظ أنه من خلال مستويات الدلالة أنه لم تكن هناك اختلافات في وجهات نظر أفــراد عينـــة

الدراسة حول العبارات المكونة لمتغير سوء استخدام الأهمية النسبية في الشركات المساهمة في دولة الكويت حيث كأنت كافة مستويات الدلالة أقل من (0.05) لجميع الفقرات. وبشكل عام يتبين أن مستوى سوء استخدام الأهمية النسبية في الشركات المساهمة في دولة الكويت من وجهة نظر عينة الدراسة كأن مرتفعاً.

جدول (4 ــ 2): المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية وقيم t ومستوى سوء استخدام الأهمية النسبية في الشركات المساهمة في دولة الكويت

ت	سوء استخدام الأهمية النسبية	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى التأييد
7	لدى شركتنا أكثر من أساس يمكن استخدامه لتقدير الأهمية النسبية	3.74	0.74	11.248	0.000	6	مرتفع
8	سوء استخدام الأهمية النسبية يؤدي إلى وجود تحريفات متعمده كالغش أو التصرفات غير القأنونية من جأنب العميل	3.78	0.69	12.689	0.000	5	مرتفع
9	اللجوء للأهمية النسبية يؤجج موقف الإدارة أو وجهة نظرها تجاه سلامة وكمال القوائم المالية	3.88	0.78	12.633	0.000	3	مرتفع
10	استخدام الأهمية النسبية يزيد من المخاطر الناتجة من وجود أخطاء وتحريفات غير مكتشفة	3.87	0.67	14.513	0.000	4	مرتفع
11	اللجوء لاستخدام الاهمية النسبية يزيد من التأثير المحتمل للتحريفات والأخطاء على التزام المؤسسة بالتعاقدات والقوأنين	3.93	0.69	15.124	0.000	2	مرتفع
12	استخدام الأهمية النسبية يزيد من تكاليف إعادة تصحيح الأخطاء والتحريفات استنادا لمبدأ التكلفة والمنفعة	3.94	0.77	13.593	0.000	1	مرتفع
	المتوسط الحسابي والأنحراف المعياري العام لسوء استخدام الأهمية النسبية	3.86	0.72	مرتفع			

قيمة (t) الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (1.657).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

جدول (4 ـ 3): المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية وقيم t ومستوى استخدام التقديرات في المحاسبة في الشركات المساهمة في دولة الكويت

ت	استخدام التقديرات في المحاسبة	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى التأييد
13	استخدام التقديرات المحاسبية يزيد من درجة تعرض الحسابات للغش والسرقة وفرص حدوثها	3.85	0.58	16.268	0.000	4	مرتفع
14	استخدام التقديرات المحاسبية يقلل من متأنة المركز المالي للعميل	3.84	0.65	14.392	0.000	5	مرتفع
15	اللجوء لممارسة التقديرات المحاسبية يعمل على تعديل تاريخ الأخطاء لحساب معين	3.88	0.71	13.781	0.000	2	مرتفع
16	استخدام التقديرات المحاسبية يزيد من التغيرات في الإجراءات والأنظمة داخل الشركة	3.79	0.84	10.596	0.000	6	مرتفع
17	يؤدي الإعتماد على ممارسة التقديرات المحاسبية إلى صعوبة تحديد الكميات والقيم في السجلات المحاسبية	3.86	0.73	13.177	0.000	3	مرتفع
18	استخدام التقديرات المحاسبية يزيد من درجة فرص حدوث السرقات داخل الشركة	3.90	0.71	14.207	0.000	1	مرتفع
المتوسط الحسابي والأنحراف المعياري العام لاستخدام التقديرات في المحاسبة		3.85	0.70	مرتفع			

قيمة (t) الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (1.657).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

يبين الجدول (4 ــ 3) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة باستخدام التقديرات في المحاسبة في الشركات المساهمة في دولة الكويت. إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.79 ــ 3.90). بمتوسط مقداره (3.85) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لاستخدام التقديرات في المحاسبة في الشركات المساهمة في دولة الكويت. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "استخدام التقديرات المحاسبية يزيد من درجة فرص حدوث السرقات داخل الشركة" بمتوسط حسابي بلغ (3.90) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.85)، وأنحراف معياري بلغ (0.71)، فيما حصلت الفقرة "استخدام التقديرات المحاسبية يزيد من التغيرات في الإجراءات والأنظمة داخل الشركة" على المرتبة السادسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.79) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.85) وأنحراف معياري (0.84).

ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول استخدام التقديرات في المحاسبة في الشركات المساهمة في دولة الكويت بفقراته وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية استخدام التقديرات في المحاسبة في الشركات المساهمة في دولة الكويت. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، إذ نلاحظ أنه من خلال مستويات الدلالة أنه لم تكن هناك اختلافات في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول العبارات المكونة لمتغير استخدام التقديرات في المحاسبة في الشركات المساهمة في دولة الكويت حيث كأنت كافة مستويات الدلالة أقل من (0.05) لجميع الفقرات. وبشكل عام يتبين أن مستوى استخدام التقديرات في المحاسبة في الشركات المساهمة في دولة الكويت من وجهة نظر عينة الدراسة كأن مرتفعاً.

كما يبين الجدول (4 ــ 4) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بممارسات الاعتراف بالإيراد في الشركات المساهمة في دولة الكويت. إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.78 ــ 4.10). بمتوسط مقداره (3.92) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لممارسات الاعتراف بالإيراد في الشركات المساهمة في دولة الكويت. إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "ممارسة الاعتراف بالإيراد تمكن من تقدير المردودات المستقبلية بدرجة معقولة" بمتوسط حسابي بلغ (4.10) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.92)، وأنحراف معياري بلغ (0.68)، فيما حصلت الفقرة "ممارسة الاعتراف بالإيراد تثبت سعر البائع للمشتري" على المرتبة السادسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.78) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.92) وأنحراف معياري (0.72).

ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول ممارسات الاعتراف بالإيراد في الشركات المساهمة في دولة الكويت بفقراته وهو ما يعكس التقــارب فــي وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية ممارسات الاعتراف بالإيراد في الشركات المساهمة في دولة الكويت. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، إذ نلاحظ أنــه من خلال مستويات الدلالة أنه لم تكن هناك اختلافات في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حــول العبارات المكونة لمتغير ممارسات الاعتراف بالإيراد في الشركات المساهمة في دولة الكويــت حيث كأنت كافة مستويات الدلالة أقل من (0.05) لجميع الفقرات. وبشكل عام يتبين أن مــستوى

ممارسات الاعتراف بالإيراد في الشركات المساهمة في دولة الكويت من وجهة نظر عينة الدراسة كأن مرتفعاً.

جدول (4 ــ 4): المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية وقيم t ومستوى ممارسات الاعتراف بالإيراد في الشركات المساهمة في دولة الكويت

ت	ممارسات الاعتراف بالإيراد	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى التأييد
19	ممارسة الاعتراف بالإيراد تثبت سعر البائع للمشتري	3.78	0.72	12.102	0.000	6	مرتفع
20	ممارسة الاعتراف بالإيراد تؤدي إلى قيام المشتري بدفع السعر للبائع, أو ألتزمه بدفع السعر للبائع	3.92	0.70	14.641	0.000	3	مرتفع
21	تؤدي ممارسة الاعتراف بالإيراد إلى عدم تغير التزام المشتري للبائع في حالة سرقة البضاعة	3.85	0.80	11.795	0.000	5	مرتفع
22	ممارسة الاعتراف بالإيراد تؤدي إلى عدم وجود التزامات هامة نسبياً على البائع بأداء مستقبلي للمساعدة في إعادة بيع المنتج من قبل المشتري	3.95	0.75	14.195	0.000	2	مرتفع
23	تؤدي ممارسة الاعتراف بالإيراد إلى عدم تغير التزام المشتري للبائع في حالة تلف البضاعة	3.91	0.73	13.972	0.000	4	مرتفع
24	ممارسة الاعتراف بالإيراد تمكن من تقدير المردودات المستقبلية بدرجة معقولة	4.10	0.68	18.097	0.000	1	مرتفع
	المتوسط الحسابي والأنحراف المعياري العام لممارسات الاعتراف بالإيراد	3.92	0.73	مرتفع			

قيمة (t) الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (1.657).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

ثانياً: ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية

لوصف ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسـطات الحسابية والأنحرافات المعيارية، والاختبار التائي "t" للتحقق من معنوية الفقرة وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجداول (4 ـ 5).

جدول (4 ـ 5): المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية وقيم t ومستوى التأثير على ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية

ت	ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى التأثير
25	إلى أي مدى تعتقد أن محاسبة الاستحواذ تؤثر على ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية	3.98	0.76	14.440	0.000	1	مرتفع
26	إلى أي مدى تعتقد أن سوء استخدام الأهمية النسبية تؤثر على ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية	3.78	0.69	12.689	0.000	4	مرتفع
27	إلى أي مدى تعتقد أن استخدام التقديرات في المحاسبة يؤثر على ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية	3.88	0.78	12.633	0.000	2	مرتفع
28	إلى أي مدى تعتقد أن ممارسات الاعتراف بالإيراد يؤثر على ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية	3.87	0.67	14.513	0.000	3	مرتفع
	المتوسط الحسابي والأنحراف المعياري العام لربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية	3.88	0.73	مرتفع			

قيمة (t) الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (1.657).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

يشير الجدول (4 ـ 5) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمستوى التـأثير على ربحية الشركات المساهمة في دولة الكويت. إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.78 ـ 3.98). بمتوسط مقداره (3.88) على مقياس ليكرت الخماسي الـذي يـشير إلـى المستوى المرتفع للتأثير على ربحية الشركات المساهمة في دولة الكويت. إذ جاءت في المرتبـة الأولى فقرة "إلى أي مدى تعتقد أن محاسبة الاستحواذ تؤثر على ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية" بمتوسط حسابي بلغ (3.98) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العـام البـالغ (3.88)، وأنحراف معياري بلغ (0.76)، فيما حصلت الفقرة "إلى أي مدى تعتقد أن سوء استخدام الأهمية النسبية تؤثر على ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية" على المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.78) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.88) وأنحراف معياري (0.69).

ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حـول ربحيـة الشركات المساهمة في دولة الكويت بفقراتها وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية ربحية الشركات المساهمة في دولة الكويت. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، إذ نلاحظ أنه من خلال مستويات الدلالة أنه لم تكن هناك اختلافات في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول العبارات المكونة لمتغير ربحية الشركات المساهمة في دولة الكويت حيث كأنت كافة مستويات الدلالة أقل من (0.05) لجميع الفقرات. وبشكل عام يتبين

أن مستوى التأثير على ربحية الشركات المساهمة في دولة الكويت من وجهة نظر عينة الدراسة كأن مرتفعاً.

(4 ــ 3): اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى

HO_1: لا تمارس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح (محاسبة الاستحواذ؛ سوء استخدام الأهمية النسبية؛ استخدام التقديرات في المحاسبة؛ وممارسات الاعتراف بالإيراد) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T لعينة واحدة للتحقق من ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح، وكما هو موضح في الجدول (4 ــ 6).

جدول رقم (4 ــ 6)

نتائج اختبار T للتحقق من ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح

البيأن	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح	3.71	0.41	19.207	1.657	124	0.000

يوضح الجدول (4 ـ 6) نتيجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية تمارس أساليب إدارة الأرباح، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (19.207) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.657). وعليه ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

تمارس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وللتحقق من ممارسة الشركات المساهمة العامة الكويتية لكل أسلوب من أساليب إدارة الأرباح المعتمد في الدراسة، تم تقسيم الفرضية الرئيسية إلى أربع فرضيات فرعية، وتم استخدام اختبار T لعينة واحدة لاختبار كل فرضية فرعية على حدة، وكما يلي:

HO_{1-1}: لا تمارس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية محاسبة الاستحواذ عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T لعينة واحدة للتحقق من ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لمحاسبة الاستحواذ، وكما هو موضح في الجدول (4 ـ 7).

جدول رقم (4 ـ 7)

نتائج اختبار T للتحقق من ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لمحاسبة الاستحواذ

البيأن	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	T المحسو	T الجدولية	DF درجات	Sig* مستوى

الدلالة	الحرية		بة			
0.003	124	1.657	3.063	0.91	3.2	محاسبة الاستحواذ

يوضح الجدول (4 ــ 7) نتيجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لمحاسبة الاستحواذ. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية تمارس محاسبة الاستحواذ، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (3.063) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.657). وعليه ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

تمارس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية محاسبة الاستحواذ عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

HO_{1-2}: لا تمارس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية سوء استخدام الأهمية النسبية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T لعينة واحدة للتحقق من ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لسوء استخدام الأهمية النسبية، وكما هو موضح في الجدول (4 ــ 8).

جدول رقم (4 ــ 8)

نتائج اختبار T للتحقق من ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لسوء استخدام الأهمية النسبية

Sig* مستوى	**DF** درجات	**T** الجدولية	**T** المحسو	الأنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البيأن

الدلالة	الحرية		بة			
0.000	124	1.657	19.193	0.72	3.86	سوء استخدام الأهمية النسبية

يوضح الجدول (4 ــ 8) نتيجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لسوء استخدام الأهمية النسبية. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية تمارس سوء استخدام الأهمية النسبية، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (19.193) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.657). وعليه ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

تمارس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية سوء استخدام الأهمية النسبية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

HO_{1-3}: لا تمارس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية استخدام التقديرات في المحاسبة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T لعينة واحدة للتحقق من ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية استخدام التقديرات في المحاسبة، وكما هو موضح في الجدول (4 ــ 9).

جدول رقم (4 ــ 9)

نتائج اختبار T للتحقق من ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لاستخدام التقديرات في المحاسبة

Sig* مستوى	**DF** درجات	**T** الجدولية	**T** المحسو	الأنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البيأن

البيأن	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
استخدام التقديرات في المحاسبة	3.85	0.70	20.243	1.657	124	0.000

يوضح الجدول (4 ـــ 9) نتيجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لاستخدام التقديرات في المحاسبة. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية تمارس استخدام التقديرات في المحاسبة، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (20.243) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.657). وعليه ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

تمارس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية استخدام التقديرات في المحاسبة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

HO_{1-4}: لا تمارس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية ممارسات الاعتراف بالإيراد عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T لعينة واحدة للتحقق من ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لممارسات الاعتراف بالإيراد، وكما هو موضح في الجدول (4 ـــ 10).

جدول رقم (4 ـــ 10)

نتائج اختبار T للتحقق من ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لممارسات الاعتراف بالإيراد

البيأن	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	T المحسو	T الجدولية	DF درجات	Sig* مستوى

الدلالة	الحرية		بة			
0.000	124	1.657	19.419	0.73	3.92	ممارسات الاعتراف بالإيراد

يوضح الجدول (4 ـ 10) نتيجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لممارسات الاعتراف بالإيراد. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية تمارس لممارسات الاعتراف بالإيراد، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (19.419) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.657). وعليه ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

تمارس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية ممارسات الاعتراف بالإيراد عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الرئيسة الثأنية

HO_2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح (محاسبة الاستحواذ؛ سوء استخدام الأهمية النسبية؛ استخدام التقديرات في المحاسبة؛ وممارسات الاعتراف بالإيراد) على ربحية تلك الشركات عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد للتحقق من أثر ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح (محاسبة الاستحواذ؛ سوء استخدام

الأهمية النسبية؛ استخدام التقديرات في المحاسبة؛ وممارسات الاعتراف بالإيراد) على ربحية تلك الشركات، وكما هو موضح بالجدول (4 ــ 11).

جدول (4 ــ 11)

نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لتأثير ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح (محاسبة الاستحواذ؛ سوء استخدام الأهمية النسبية؛ استخدام التقديرات في المحاسبة؛ وممارسات الاعتراف بالإيراد) على ربحية تلك الشركات

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية		Sig* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار		T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
ربحية الشركات	0.896	0.803	122.075	بين المجاميع	4	0.000	محاسبة الاستحواذ	0.258	2.752	0.007
				البواقي	120		سوء استخدام الأهمية النسبية	0.306	2.667	0.008
							استخدام التقديرات في المحاسبة	0.566	4.299	0.000
				المجموع	124		ممارسات الاعتراف بالإيراد	0.273	2.374	0.019

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يوضح الجدول (4 ــ 11) أثر ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح (محاسبة الاستحواذ؛ سوء استخدام الأهمية النسبية؛ استخدام التقديرات في

المحاسبة؛ وممارسات الاعتراف بالإيراد) على ربحية تلك الشركات. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح (محاسبة الاستحواذ؛ سوء استخدام الأهمية النسبية؛ استخدام التقديرات في المحاسبة؛ وممارسات الاعتراف بالإيراد) على ربحية تلك الشركات، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.896) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.803)، أي أن ما قيمته (0.803) من التغيرات في ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية ناتج عن التغير في مستوى ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.258) محاسبة الاستحواذ ، (0.306) لسوء استخدام الأهمية النسبية ، (0.566) لاستخدام التقديرات في المحاسبة، (0.273) لممارسات الاعتراف بالإيراد. وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح يؤدي إلى زيادة في تخفيض ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية بقيمة (0.258) محاسبة الاستحواذ ، (0.306) لسوء استخدام الأهمية النسبية ، (0.566) لاستخدام التقديرات في المحاسبة، (0.273) لممارسات الاعتراف بالإيراد. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (122.075) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الرئيسة الثأنية، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود أثر ذي دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح (محاسبة الاستحواذ؛ سوء استخدام الأهمية النسبية؛ استخدام

التقديرات في المحاسبة؛ وممارسات الاعتراف بالإيراد) على ربحية تلك الشركات عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وللتحقق من أثر كل ممارسة من ممارسات إدارة الأرباح على ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية، تم تقسيم الفرضية الرئيسة إلى أربع فرضيات فرعية، وكما يلي:

$HO_{2\text{-}1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لمحاسبة الاستحواذ على ربحية تلك الشركات عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقق من أثر ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لمحاسبة الاستحواذ على ربحية تلك الشركات، وكما هو موضح بالجدول (4 ـــ 12).

جدول (4 ـــ 12)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لمحاسبة الاستحواذ على ربحية تلك الشركات

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية		Sig* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
ربحية الشركات	0.320	0.102	14.010	الانحدار	1	0.000	0.207	3.743	0.000
				البواقي	123				
				المجموع	124				

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يوضح الجدول (4 ــ 12) أثر ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لمحاسبة الاستحواذ على ربحية تلك الشركات. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لمحاسبة الاستحواذ على ربحية تلك الشركات، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.320) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.102)، أي أن ما قيمته (0.102) من التغيرات في ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية ناتج عن التغير في مستوى ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لمحاسبة الاستحواذ، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.207). وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لمحاسبة الاستحواذ يؤدي إلى زيادة في تخفيض ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية بقيمة (0.207). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة التي بلغت (14.010) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الأولى، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لمحاسبة الاستحواذ على ربحية تلك الشركات عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

$HO_{2\text{-}2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لسوء استخدام الاهمية النسبية على ربحية تلك الشركات عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقق من أثر ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لسوء استخدام الاهمية النسبية على ربحية تلك الشركات، وكما هو موضح بالجدول (4 ــ 13).

جدول (4 ــ 13)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لسوء استخدام الاهمية النسبية على ربحية تلك الشركات

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية		Sig* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
ربحية الشركات	0.870	0.757	382.234	الانحدار	1	0.000	0.842	19.551	0.000
				البواقي	123				
				المجموع	124				

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يوضح الجدول (4 ــ 13) أثر ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لسوء استخدام الاهمية النسبية على ربحية تلك الشركات. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لسوء استخدام الاهمية النسبية على ربحية تلك الشركات، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.870) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.757)، أي أن ما قيمته (0.757) من التغيرات في ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية ناتج عن التغير في مستوى ممارسة

الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لسوء استخدام الاهمية النسبية، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.842). وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لسوء استخدام الاهمية النسبية يؤدي إلى زيادة في تخفيض ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية بقيمة (0.842). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة التي بلغت (382.234) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الثأنية، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود أثر ذي دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لسوء استخدام الاهمية النسبية على ربحية تلك الشركات عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

$HO_{2\text{-}3}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لاستخدام التقديرات في المحاسبة على ربحية تلك الشركات عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقق من أثر ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لاستخدام التقديرات في المحاسبة على ربحية تلك الشركات، وكما هو موضح بالجدول (4 ــ 14).

جدول (4 ــ 14)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لاستخدام التقديرات في المحاسبة على ربحية تلك الشركات

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية		Sig* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
ربحية الشركات	0.430	0.185	27.846	الانحدار	1	0.000	0.441	5.277	0.000
				البواقي	123				
				المجموع	124				

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يوضح الجدول (4 ــ 14) أثر ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لاستخدام التقديرات في المحاسبة على ربحية تلك الشركات. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لاستخدام التقديرات في المحاسبة على ربحية تلك الشركات، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.430) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.185)، أي أن ما قيمته (0.185) من التغيرات في ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية ناتج عن التغير في مستوى ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لاستخدام التقديرات في المحاسبة، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.441). وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لاستخدام التقديرات في المحاسبة يؤدي إلى زيادة في تخفيض ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية بقيمة (0.441). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة التي بلغت (27.846) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يؤكد عدم صحة قبول

الفرضية الفرعية الثالثة، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود أثر ذي دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لاستخدام التقديرات في المحاسبة على ربحية تلك الشركات عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

HO_{2-4}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لممارسات الاعتراف بالإيراد على ربحية تلك الشركات عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقق من أثر ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لممارسات الاعتراف بالإيراد على ربحية تلك الشركات، وكما هو موضح بالجدول (4 ـــ 14).

جدول (4 ـــ 15)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لممارسات الاعتراف بالإيراد على ربحية تلك الشركات

المتغير التابع	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية		Sig* مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
ربحية الشركات	0.568	0.322	58.527	الانحدار	1	0.000	0.519	7.650	0.000
				البواقي	123				

				المجموع	124				

*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \le 0.05$)

يوضح الجدول (4 ــ 15) أثر ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لممارسات الاعتراف بالإيراد على ربحية تلك الشركات. إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لممارسات الاعتراف بالإيراد على ربحية تلك الشركات، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.568) عند مستوى ($\alpha \le 0.05$). أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.322)، أي أن ما قيمته (0.322) من التغيرات في ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية ناتج عن التغير في مستوى ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لممارسات الاعتراف بالإيراد، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.519). وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لممارسات الاعتراف بالإيراد يؤدي إلى زيادة في تخفيض ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية بقيمة (0.519). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة التي بلغت (58.527) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \le 0.05$). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الرابعة، وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود أثر ذي دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لممارسات الاعتراف بالإيراد على ربحية تلك الشركات عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$).

الفرضية الرئيسة الثالثة

HO_3: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر الفئات المشمولة في عينة الدراسة (المديرون الماليون ؛ مدققو الحسابات الخارجيون ؛ مدققو الحسابات الداخليون) حول ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي ومن خلال الإحصاءة F لقياس الاختلاف بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة (المديرون الماليين ؛ مدققي الحسابات الخارجيين ؛ مدققي الحسابات الداخليين) حول ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح وبمستوى دلالة إحصائية ($0.05 \leq \alpha$). وكما مبين في جدول (4 ـ 16).

جدول (4 ـ 16)

نتائج اختبار تحليل التباين الآحادي للفروقات بين وجهات نظر الفئات المشمولة في عينة الدراسة حول ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح

البيأن	مصدر التباين S.O.V	مجموع المربعات SOS	درجات الحرية DF	متوسط مجموع المربعات MS	قيمة F المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة
ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح	بين المجموعات	2.652	2	1.326	8.798	0.000
	داخل المجموعات	18.389	122	0.151		
	المجموع	21.042	124			

$\alpha \leq 0.05$

يتبين من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4 ــ 16) وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية حول ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). حيث كأنت قيمة (F) المحسوبة دالة بقيمة بلغت (8.798). وعليه ترفض الفرضية العدمية (الصفرية) وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر الفئات المشمولة في عينة الدراسة (المديرون الماليون ؛ مدققو الحسابات الخارجيون ؛ مدققو الحسابات الداخليون) حول ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح

ولمعرفة مصدر الاختلاف حول ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح فيما بين الفئات المشمولة بالدراسة، استخدم اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، للكشف عن مصدر هذا الاختلاف. وكما هو موضح بالجدول (4 ــ 17) وقد تبين أن هناك اختلافاً ذا دلالة إحصائية حول ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح بين المديرون الماليين والمدققين الخارجيين بقيمة بلغت (0.33818*) وذلك لصالح المديرون الماليين بمتوسط حسابي بلغ (3.92) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي للمدققين الخارجيين البالغ (3.58)؛ كما أن هناك اختلافاً ذا دلالة إحصائية حول ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح بين المديرون الماليين والمدققين الداخليين بقيمة بلغت (0.27579*) وذلك لصالح المديرون الماليين بمتوسط حسابي بلغ (3.92) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي للمدققين الخارجيين البالغ (3.64).

جدول (4 ـ 17)

نتائج اختبار Scheffee للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية حول ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح

الفئة	المتوسط	المديرون الماليين	المدققين الخارجيين	المدققين الداخليين
		3.92	3.58	3.64
المديرون الماليون	3.92	–	*0.33818	*0.27579
المدققين الخارجيون	3.58		–	0.06238
المدققين الداخليون	3.64	–	–	–

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

(5 ـ 1): النتائج

(5 ـ 2): التوصيات

الـفـصـل الخـامس
النتـائج والتوصيات

(5 ــ 1): النتائج

هدفت الدراسة إلى معرفة درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح، وبيأن أثر ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح على ربحية تلك الشركات، والتعرف على الفروق أن وجدت بين وجهات نظر الفئات المشمولة في عينة الدراسة حول ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح.

وقد أثارت الدراسة جملة من التساؤلات وقدمت أيضا فرضيات، وتوصلت إلى عدة نتائج أسهمت في حل مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها وفرضياتها، ويحاول الباحث هنا الإشارة إلى أبرز هذه النتائج:

1. كأن مستوى محاسبة الاستحواذ في الشركات المساهمة في دولة الكويت من وجهة نظر عينة الدراسة كأن متوسطاً.
2. تبين أن مستوى سوء استخدام الأهمية النسبية والتقديرات في المحاسبة وممارسات الاعتراف بالإيراد في الشركات المساهمة في دولة الكويت من وجهة نظر عينة الدراسة كأن مرتفعاً.
3. أشارت النتائج إلى أن مستوى التأثير على ربحية الشركات المساهمة في دولة الكويت من وجهة نظر عينة الدراسة كأن مرتفعاً.
4. تمارس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية أساليب إدارة الأرباح (محاسبة الاستحواذ ؛ سوء استخدام الأهمية النسبية ؛ استخدام التقديرات في المحاسبة ؛ وممارسات الاعتراف بالإيراد) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (القثامي، 2010) والتي أشارت إلى أن الشركات المساهمة السعودية تمارس إدارة الأرباح حيث تمارس الاستحقاق الاختياري بشكل سالب عموماً. كما أن الشركات المساهمة الصناعية والخدمية تمارس الاستحقاق الاختياري بطريقة سالبة في حين أن الشركات المساهمة الزراعية تمارس الاستحقاق الاختياري باتجاه موجب، وأن الشركات ذات الربحية تمارس إدارة الأرباح بشكل سالب، والشركات ذات الخسائر تمارس إدارة الأرباح بشكل موجب.

كما تتفق مع دراسة (أبو عجيلة، 2007) التي بينت أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية قد قامت بممارسة إدارة الأرباح وبنسب متباينة من سنة إلى أخرى، وأن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق على إدارة الأرباح.

5. وجود أثر ذي دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح (محاسبة الاستحواذ؛ سوء استخدام الأهمية النسبية؛ استخدام التقديرات في المحاسبة؛ وممارسات الاعتراف بالإيراد) على ربحية تلك الشركات عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (القثامي، 2010) التي أوضحت بأن عاملي المديونية والربحية تؤثر من على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح. كما تتفق مع دراسة (Rahmawati & Dianita,2011) التي أوضحت إلى أن هناك تأثيراً للمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لهذه الشركات، ووجود دور وسيط لنشاطات إدارة الأرباح على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات.

6. وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر الفئات المشمولة في عينة الدراسة (المديرون الماليون ؛ مدققو الحسابات الخارجيون ؛ مدققو الحسابات الداخليون) حول ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح بين المديرون الماليين والمدققين الخارجيين بقيمة بلغت (0.33818*) وذلك لصالح المديرون الماليين بمتوسط حسابي بلغ (3.92) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي للمدققين الخارجيين البالغ (3.58).

7. وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر الفئات المشمولة في عينة الدراسة (المديرون الماليون ؛ مدققو الحسابات الخارجيون ؛ مدققو الحسابات الداخليون) حول

ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح بين المديرون الماليين والمدققين الداخليين بقيمة بلغت (0.27579*) وذلك لصالح المديرون الماليين بمتوسط حسابي بلغ (3.92) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي للمدققين الخارجيين البالغ (3.64).

(5 ــ 2): التوصيات

في ضوء النتائج التي كشفت عنها الدراسه، يوصي الباحث بما يلي :

1. على الشركات الالتزام بمبادئ إعداد التقارير المالية والمعايير المحاسبية والاهتمام بمضامين المعلومات الواردة فيها، ولاسيما تلك المتعلقة بالأرباح لتكون معلومة رصينة يستند إليها المستثمر في اتخاذ قراراته الاستثمارية.
2. لابد من تعريف الأسواق والشركات والمستثمرين بالآليات والنماذج التي يمكن من خلالها التحري والكشف عن إدارة الأرباح لتمييز حالات التلاعب والمناورة التي تضلل المستثمرين وتعرض استثماراتهم للخطر.

3. حث مجالس الإدارة على تعزيز لجنة التدقيق المنبثقة عن الملكية الداخلية وإتسامها بصفة الاستقلالية، وعدم العمل لصالح جهات معينة على حساب حملة الأسهم الأقلية، وتفعيل دور الرقابة الداخلية للتصدي لحالات الفساد المالي ومنع حدوثها قبل أن يتم اكتشافها من الجهات الخارجية.

4. العمل على إعداد المزيد من البحوث والدراسات التي تتناول موضوع إدارة الأرباح والتركيز على نوعية العوائد بوصفها مقياساً للعوائد ومؤشراً يمكن الوقوف من خلاله على أداء الشركات بعيداً عن الأحكام الشخصية للمديرين، ومعياراً يتخذ المستثمر بموجبه قراراته التمويلية والاستثمارية، ولاسيما أن المكتبة العربية تفتقر لمثل هذه الدراسات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية
ثانياً: المراجع الأجنبية

أولاً: المراجع العربية

1. أبو المكارم, وصفى عبد الفتاح, (2002)، "**دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**", دار الجامعة الجديدة, مصر.

2. أبو عجيلة، عماد محمد، (2007)، "أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح: دليل من الأردن". **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، المجلد (14)، العدد (3): 96 ــ 126.

3. أرينز، ألفين ؛ ولوبك، جيمس، (2005)، "**المراجعة: مدخل متكامل**"، ترجمة أحمد الديسطي، دار المريخ: الرياض: المملكة العربية السعودية.

4. البارودي، شريف يوسف، (2002)، "تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمركز المالي وأثرها على جودة المعلومات المالية بالقوائم المالية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الاول: 85.

5. بافقير، سالم محمد سعيد، (2008)، "مدخل مقترح لقياس أثر الدور الحوكمي للمراجع على ممارسة إدارة الأرباح للشركات المسجلة في أسواق الأوراق المالية"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية: مصر.

6. الجهمأني، عيسى، (2000)، "استخدام التسب المالية للتنبؤ بتعثر المصارف: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الاردن"، **مجلة الإدارة العامة**، المجلد (13)، العدد (2): 106 ـــ 135.

7. الخوري، رتاب سالم ؛ وقاسم، مسعود محمد، (2006)، "أثر توقيت الإفصاح عن القوائم المالية على أسعار الأسهم وحجم التداول: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد (2)، العدد (2): 123 ـــ 142.

8. زهري، فاطمة، (2002)، "دراسة الإرتباط بين إدارة الأرباح من جهة وجودة المراجعة في نطاق الشركات التونسية" **ورقة عمل:** 1 ـــ 36.

9. سليم محمد مجيد ؛ وعثامنه، محمد رفيق، (2006)، "الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي"، **المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية: العلوم الأنسأنية**، المجلد (10) العدد (1): 192 ـــ 210.

10. شتيوي، أيمن أحمد، (2009)، "دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية علي ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل** ، كلية التجارة، جامعة طنطا ، العدد الأول: 1 ـــ 53.

11. الشريف، إقبال عدنأن ؛ وأبو عجيلة، عماد محمد، (2008)، "العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية"، **ورقة عمل:** 1 ـــ 44.

12. الصفار، هادي رضا، (2009)، "**مبادئ المحاسبة المالية: القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمأن: الأردن.

13. عيسى، سمير كامل محمد، (2008)، "أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الاسكندرية، العدد(2)، المجلد (45): 1 ــ 47.

14. القثامي، فواز سفير، (2010)، "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الملك عبد العزيز: المملكة العربية السعودية.

15. محمود، يوسف أحمد، (1999)، "أثر الإختلاف في التقديرات المحاسبية على دلالة القوائم المالية"، **مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد (10): 182 ــ 230.

16. مرعي، ليلى احمد، (2002)، "تقييم مدى جودة الأرباح المحاسبية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية من منظور ممارسات إدارة الأرباح"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الثالث، ديسمبر: 751.

ثانياً: المراجع الاجنبية

1. Abed, Suzan; Al-Attar, Ali; Suwaidan, Mishiel, (2012), "Corporate Governance and Earnings Management: Jordanian Evidence", ***International Business Research***, Vol. 5, No.1:216-225.

2. Babalyan Levon, (2004), "Earning Management by Firms Applying International Financial Reporting Standards Implications for Valuation", ***Ph.D. Thesis***, Switzerland.

3. Beneish Messod D., (2001), "Earning Management: Aperspective, ***Managerial Finance***", Vol.27, No. 12: 3- 17.

4. Beneish, M.D., and Vargus M.E., (2004), "Insider Trading Earnings Quality, and Accrual Mispricing", ***The Accounting Review***, Vol. 77, No.4: 755-791

5. Beatty, A., B. Ke and K. Petroni, (2002), "Earnings management to avoid earnings declinesacross publicly and privately held banks", ***The Accounting Review***, Vol.77: 547–570.

6. Burgestahler, D. & Dichev, I., (1997), “Earning Management to Avoid Earning Decrease and Losses”, ***Journal of Accounting and Economics***, Vol. 24, No.1: 99-126.

7. Chandra, Prasama, (1997), “***Financial Management: Theory and Practice***”, 4th ed., Tata McGraw-Hill Delhi.

8. Chen, Hanwen; Chen, Jeff Zeyun; Lobo, Gerald J. & Wang, Yanyan, (2011), "Effects of Audit Quality on Earnings Management and Cost of Equity Capital: Evidence from China”, ***Contemporary Accounting Research***, Vol. 28, No. 3: 892 – 925.

9. Chen, Ming-Chia & Tsai, Yuan-Cheng, (2010), “Earnings Management Types and Motivation: A Study in Taiwan”, ***Social Behavior & Personality: An International Journal***, Vol. 38, No.7: 955-962

10.Clikeman, P.M. (2003), “Where Auditors Fear to Tread”, ***Internal Auditor***, August: 75-79.

11.Collins Daniel W. and Hribar Paul, (2000), "Errors Estimating Accruals: Implications for Empirical Research", ***Journal of Accounting, Research***, Vol.40: 105-134.

12.Das, Somnath; Shroff, Pervin K.; Zhang, Haiwen, (2009), "Quarterly Earnings Patterns and Earnings Management", ***Contemporary Accounting Research***, Vol. 26, No.3: 797-831.

13.Davidson, R; Goodwin – Stewart, J. & Kent, P., (2005), "The Internal Structure and Earnings Management", ***Accounting and Finance***, Vol. 45, No. 2: 241-267.

14.De Angelo, (1986), "Accounting Numbers as Market Valuation Substitutes: A Study Management Buyout of Public Shareholders", ***The Accounting Review***, Vol.19, No.3: 400-420.

15.Dechow, P and Dichev, (2002), "The Quality of Accruals and Earnings, the Role of Accruals Estimation Errors", ***The Accounting Review***, Vol.77, No.4: 35-59.

16. Dechow Partricia M., Sloan Richard G. And Sweeney Amy P., (1995), "Detecting Earning Management", ***The Accounting Review***, Vol.70, No.2: 193-225.

17.Ecker Frank, Francis Jennifer, Olsson per and Schipper Katherine, (2005), "Comparing Total and Current Accruals Quality", ***Working Paper***, Financial Accounting Board, September.

18.Economist, (2001), "Economic Focus, Taking the Measure" ***The Economist***, November, 24:72.

19.Eldenburg, Leslie G; Gunny, Katherine A; Hee, Kevin W & Soderstrom, Naomi, (2011), "Earnings Management Using Real Activities: Evidence from Nonprofit Hospitals", ***The Accounting Review***, Vol.86, No.5: 1605–1630

20.Healy, P.M, & Wahlen, J.M., (1999), "A review of the Earnings Management Literature and its implications for standard setting", ***Accounting Horizons***, Vol.13, No.4: 365-383.

21.Hong, Yongtao & Andersen, Margaret L, (2011), "The Relationship Between Corporate Social Responsibility and Earnings Management: An Exploratory Study", ***Journal of Business Ethics***, Vol.104, No.4: 461-471

22.Hribar, Paul & Craig, Nichols, (2007), "The Use of Unsigned Earnings Quality Measures in Tests of Earnings Management", ***Journal of Accounting Research***, Vol. 45, No.5: 1017-1053.

23.Hui-Fang, Tan, (2011), “Earnings Management in non-profit hospitals:: Evidence from Taiwan”, ***International Journal of Electronic Business Management***, Vol. 9, No.3:243-257.

24.Jackson, R.H.G. (2004), "Earnings management and deferred tax", ***Accounting and Business Research***, Vol.34: 101-123.

25.Jensen, M., (2005), "Agency costs of overvalued equity", ***Financial Management***, spring: 5-19.

26.Jiang, J.S., (2005), “***Financial Numbers Game & Earnings Management***”, Session One, John Wily & Sons, USA.

27.Kouki, Mondher; Elkhaldi, Abderrazek; Atri, Hanen; Souid, Slim, (2011), “Does Corporate Governance Constrain Earnings Management? Evidence from U.S. Firms”, ***European Journal of Economics, Finance & Administrative Sciences***, No.35: 58-71.

28. Levitt, A, (1998), "The numbers game. Securities and Exchange Commission", Remarks by Chair Arthur Levitt at New York University Center of Law and Business, www.sec.gov/news/speeches/spch220.txt

29.Merchant, Kenneth A., Rockness, J., (1994), "The ethics of managing earnings: An empirical investigation", ***Journal of Accounting and Public Policy***, Vol.13: 79-94.

30.Mitra, Santanu & Jonson, Rodrigue, (2002), “Rodrign Discretionary Accounting Accrulas: A Methodological Issue – in Earning Management Research”, ***Journal of Forensic Accounting***, Vol. III: 185-206

31.Mulford, Charles W. & Comiskey, Eugene E., (2002), “***The Financial Numbers Game Detecting Creative Accounting Practices***”, John Wiley and Sons. INC., USA.

32.Namara, Ray Mc & Whelan, Catherine, (2004), “The Impact of Earnings Management on the Value Relevance of Financial Statement Information”, Gorgia College and State University, USA, ***Working Paper***, July.

33.Partha, Mohanram, (2003), "How to Manage Earnings Management", ***Accounting World***, Oct: 13-19.

34.Rahmawati & Dianita, Putri Septia, (2011), “Analysis of the Effect of Corporate Social Responsibility on Financial Performance With Earnings Management as a Moderating Variable”, ***Journal of Modern Accounting and Auditing***, Vol. 7, No. 10: 1034-1045.

35.Revsine, L., (1991), “The Selective Financial Misrepresentation Hypothesis”, ***Accounting Horizons***, December: 16-27.

36.Richardson, S., (2003), “Earning Quality and Short Selless", ***Accounting Horizons***, Vol.49.

37.Schipper, K, (1989), “Commentary on Earning Management”, ***Accounting Horizons***, Vol. 11: 91-102.

38.Sekaran, Uma, (2003), "***Research Methods for Business***", John Wiley & Sons, U.S.A.

39. Zhang Huai, (2002), “Detecting Earning Management – Evidence from Rounding – upin Reported EPS”, ***Department of Accounting, College of Business Administration***, University of Illinois at Chicago, USA.

40.Ziv, (1998), "A Discussion of Earning Management and the Reveluation Principle", ***Review of Accounting Studies***, Vol.3, No.1/2: 35-40.

الملاحق

أولاً: أسماء السادة محكمي الإستبأنة
ثأنياً: أداة الدراسة (الاستبأنة)

أولاً: أسماء السادة محكمي الإستبأنة

الرقم	اللقب العلمي والاسم	التخصص	الجامعة
1	د. جمعة حميدات	محاسبة	البترا
2	د. توفيق حسن عبد الجليل	محاسبة	الأردنية
3	د. أسامة عمر عبد الجبار	محاسبة	الشرق الأوسط

ثانياً: أداة الدراسة (الاستبأنة)

يهدف الباحث القيام بدراسة بعنوأن "درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على ربحية تلك الشركات الكويت"، حيث تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح، وبيأن أثر ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح على ربحية تلك الشركات.

أرجو منكم وضع إشارة (✓) في المكأن المخصص وفقاً لما ترونه مناسباً. ويورد الباحث أدناه المفاهيم المرتبطة بالدراسة الحالية.

إدارة الأرباح: بعض الممارسات التي تقوم بها الإدارة للتلاعب في الأرباح بهدف تحسين مكاسب معينة للإدارة او تحقيق مستوى ربح يتماشى مع توقعات المحللين الماليين.

الربحية: مدى كفاءة وفاعلية إدارة المنظمة في توليد الأرباح عن طريق استخدام موجوداتها بكفاءة.

محاسبة الاستحواذ: التلاعب بأرباح الشركة المستحوذ عليها قبل الاستحواذ وذلك لجعلها أكثر ربحية بعد الاستحواذ.

الأهمية النسبية: قيمة التحريف الذي يلحق بالمعلومات المحاسبية والذي يجعل من الممكن أن يتغير أو يتأثر حكم الشخص العادي الذي يعتمد على هذه المعلومات نتيجة التحريف.

استخدام التقديرات في المحاسبة: المحاسبة المبنية على أساس الإستحقاق بالإعتماد على الكثير من التقديرات المحاسبية والتي يجب أن تحسب وتسجل بناء على أحداث أو صفقات في السنة المالية الجارية وتترتب عليها التزامات يتم دفعها مستقبلاً وتتطلب تقديراً من الإدارة.

ممارسات الاعتراف بالإيراد: العملية الأصولية لتسجيل أو إدخال بند ما في الحسابات والقوائم المالية لمنشأة ما. ويتضمن الاعتراف وصف البند بالكلمات والأرقام مع إدخال المبلغ بالإجمالي في القوائم المالية.

نشكركم على حسن تعاونكم والمشاركة في ملء الاستبأنة

الخصائص الديمغرافية

(1) العمر

أقل من 30 سنة	☐	من 30 – 34 سنة	☐
من 35–39 سنة	☐	40 سنة فأكثر	☐

(2) الجنس

ذكر	☐	أنثى	☐

(3) المؤهل العلمي

دبلوم	☐	بكالوريوس	☐
ماجستير	☐	دكتوراه	☐

(4) الخبرة

5 سنوات فأقل	☐	من 6–10 سنوات	☐
من 11–15 سنة	☐	16 سنة فأكثر	☐

(5) التخصص العلمي

محاسبة	☐	إدارة أعمال	☐
مالية ومصرفية	☐	إقتصاد	☐

(6) طبيعة العمل

مدير مالي	☐	مدقق خارجي	☐
مدقق داخلي	☐		

الرجاء بيأن الرأي بما يرد في كل عبارة من عبارات أساليب إدارة الأرباح

ت	الفقرة	بدائل الإجابة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق على الإطلاق
1	تستخدم شركتنا أسلوب التكامل الرأسى عن طريق ضم صناعات تكميلية لاحقة أو سابقة على نشاطها الأساسى					
2	تتبع شركتنا أسلوب تنويع المخاطر بضم أنشطة جديدة تقلل من المخاطر التجارية ومخاطر الأعمال					
3	تستخدم شركتنا أسلوب التكامل الأفقى عن طريق ضم صناعات من نفس نشاطها					
4	تعالج شركتنا جميع المصروفات التى تتحملها نتيجة الاستحواذ من أتعاب وعمولات ومصاريف تسجيل الأسهم وغيرها باعتبارها مصروفات عادية ترحل للأرباح والخسائر					
5	تقوم شركتنا بدفع مقابل للبائعين بشكل أسهم عادية بحيث يصبح البائعين من المساهمين					
6	لدى شركتنا طريقة خاصة في معالجة المشاكل المحاسبية الناتجة عن عملية الاستحواذ (تحديد قيمة الشراء وإثباتها؛ إثبات مصروفا الشراء؛ الأرباح المتحققة جراء الاستحواذ)					
7	لدى شركتنا أكثر من أساس يمكن استخدامه لتقدير الأهمية النسبية					
8	سوء استخدام الأهمية النسبية يؤدي إلى وجود تحريفات متعمده كالغش أو التصرفات غير القانونية من جانب العميل					
9	اللجوء للأهمية النسبية يأجج موقف الإدارة أو وجهة نظرها تجاه سلامة وكمال القوائم المالية					
10	استخدام الأهمية النسبية يزيد من المخاطر الناتجة من وجود أخطاء وتحريفات غير مكتشفة					
11	اللجوء لاستخدام الاهمية النسبية يزيد من التأثير المحتمل للتحريفات والأخطاء على التزام المؤسسة بالتعاقدات والقوأنين					
12	استخدام الأهمية النسبية يزيد من تكاليف إعادة تصحيح الأخطاء والتحريفات استنادا لمبدأ التكلفة والمنفعة					
13	استخدام التقديرات المحاسبية يزيد من درجة تعرض الحسابات للغش والسرقة وفرص حدوثها					
14	استخدام التقديرات المحاسبية يقلل من متأنة المركز المالي للعميل					
15	اللجوء لممارسة التقديرات المحاسبية يعمل على تعديل تاريخ الأخطاء لحساب معين					
16	استخدام التقديرات المحاسبية يزيد من التغيرات في الإجراءات والأنظمة داخل الشركة					

الرجاء بيأن الرأي بما يرد في كل عبارة من عبارات أساليب إدارة الأرباح

ت	الفقرة	بدائل الإجابة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق على الإطلاق
17	يؤدي الإعتماد على ممارسة التقديرات المحاسبية إلى صعوبة تحديد الكميات والقيم في السجلات المحاسبية					
18	استخدام التقديرات المحاسبية يزيد من درجة فرص حدوث السرقات داخل الشركة					
19	ممارسة الاعتراف بالإيراد تثبت سعر البائع للمشتري					
20	ممارسة الاعتراف بالإيراد تؤدي إلى قيام المشتري بدفع السعر للبائع, أو ألتزمه بدفع السعر للبائع					
21	تؤدي ممارسة الاعتراف بالإيراد إلى عدم تغير التزام المشتري للبائع في حالة سرقة البضاعة					
22	ممارسة الاعتراف بالإيراد تؤدي إلى عدم وجود التزامات هامة نسبياً على البائع بأداء مستقبلي للمساعدة في إعادة بيع المنتج من قبل المشتري					
23	تؤدي ممارسة الاعتراف بالإيراد إلى عدم تغير التزام المشتري للبائع في حالة تلف البضاعة					
24	ممارسة الاعتراف بالإيراد تمكن من تقدير المردودات المستقبلية بدرجة معقولة					

الرجاء بيأن الرأي بما يرد في كل عبارة من عبارات أساليب إدارة الأرباح

ت	الفقرة	بدائل الإجابة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق على الإطلاق
25	إلى أي مدى تعتقد أن محاسبة الاستحواذ تؤثر على ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية					
26	إلى أي مدى تعتقد أن سوء استخدام الأهمية النسبية تؤثر على ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية					
27	إلى أي مدى تعتقد أن استخدام التقديرات في المحاسبة يؤثر على ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية					
28	إلى أي مدى تعتقد أن ممارسات الاعتراف بالإيراد يؤثر على ربحية الشركات المساهمة العامة الكويتية					